وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

استثمر في السعودية
INVEST SAUDI

راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي

الربع الثالث 2022م

"هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك"

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

"إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة،
وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا"

- صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

المحتويات

الملخص التنفيذي	4
القسم الأول: الاقتصاد العالمي	6
أولاً: النمو الاقتصادي	7
ثانياً: أسواق النفط	10
القسم الثاني: الاقتصاد السعودي	11
أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والمنظمات المحلية والدولية	12
ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي	13
1. القطاع الحقيقي	13
2. القطاع النقدي	15
3. السوق المالية	16
4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)	16
5. المالية العامة	18
6. مؤشرات اقتصادية مختارة	19
القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة	23
أولاً: الاستثمار في المملكة	24
ثانياً: رصد تطورات مؤشرات الاستثمار في المملكة	30
ثالثاً: المملكة في المؤشرات الدولية	31
رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة	33
خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار	36
سادساً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار	39
القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة "المنطقة الشرقية"	40
أولاً: نبذة	41
ثانياً: المنطقة الشرقية بالأرقام	42
ثالثاً: الاستثمار في المنطقة الشرقية	44

الملخص التنفيذي (2/1)

- أشار صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر لعام 2022م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6.0% لعام 2021م، كما توقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 28.0% في عام 2022م ونحو 27.8% في عام 2023م مقارنةً بنحو 27.1% في العام 2021م.

- حقق مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية ارتفاعا في الربع الثالث لعام 2022م بنسبة 1.2% مقارنة بالربع المماثل في العام السابق، في حين سجلت كلاً من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً في المؤشر خلال نفس الفترة.

- كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تأتي المملكة في المرتبة الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م، وفي المرتبة 14 على مستوى العالم وذلك بمعدل نمو يُقدر بنسبة 7.6% لعام 2022م و 3.7% لعام 2023م. كما توقع الصندوق أن تصل مستويات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 7.2% و 4.4% في العامين 2022م و 2023م على التوالي.

- وفقاً للتقديرات السريعة للربع الثالث من العام 2022م، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بنسبة 8.6%، مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق مدعوماً بالنمو الكبير في الأنشطة النفطية، حيثُ حققت ارتفاعاً بنحو 14.5%، كما حققت الأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنحو 5.6%.

- ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 19.2% و 9.8% على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً في نفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 1.6%، وذلك نتيجة تغير سلوك المستهلك من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع.

- انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 9.7% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بالربع السابق من العام 2021م والبالغ 11.3%، وذلك عند أقل مستوى لبطالة السعوديين منذُ عشر سنوات.

- سجّل عرض النقود ارتفاعاً بنسبة 9.0% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 18.1%، ونمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 19.9%.

- بلغ معدل التضخم نسبة 2.9% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ حيث نمت أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.1%، يليها أسعار النقل بنسبة 3.8%.

- انخفض مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية الربع الثالث من العام 2022م بنحو 0.8% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، في حين سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) انخفاضاً بنسبة 15.9% خلال نفس الفترة.

- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً بلغت قيمته 170.1 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2022م، أي ما نسبته 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وذلك مقابل فائض بلغت قيمته 26.5 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

- حققت الصادرات السلعية في الربع الثاني من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 85.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجةً لارتفاع الصادرات النفطية إلى 343.7 مليار ريال، كما حققت الواردات السلعية ارتفاعاً بنسبة 21.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

الملخص التنفيذي (2/2)

- ارتفعت الإيرادات الحكومية في الربع الثالث من العام 2022م بنسبة 24.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق مدفوعةً بارتفاع الإيرادات النفطية، وبالمقابل سجّلت النفقات الحكومية ارتفاعاً بنسبة 21.6% خلال نفس الفترة، كما حققت الميزانية فائضاً بنحو 14.1 مليار ريال، في حين بلغ الدين العام نحو 971.8 مليار ريال.

- سجّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي حوالي 248 مليار ريال وبارتفاع يُقدر بنحو 36.2% في الربع الثاني من العام 2022م على أساس سنوي؛ مدفوعاً بارتفاع تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي بنسبة 75.6% ونمو تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بحوالي 31.4%.

- سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة نحو 7.9 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2022م، بزيادة قدرها 6.6٪ مقارنةً بالربع السابق.

- تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 203 صفقة استثمارية منذ بداية عام 2022م وحتى نهاية الربع الثالث، مقارنةً بنحو 87 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 133.3%.

- حققت التراخيص الاستثمارية منذ بداية عام 2022م وحتى نهاية الربع الثالث، ارتفاعاً بنسبة 527.4% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة حتى الربع الثالث من عام 2022م نحو 15 ألف ترخيص.

- أسهمت الجهود المبذولة في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث حققت ما نسبته 112.4% من مستهدف إجمالي الاستثمارات، كما حققت 172.3% من مستهدف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021م.

- حققت المملكة مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2022م، حيث حصلت على المركز الثاني في مؤشر ثقة المستهلك، والمركز الخامس في مؤشر إيدلمان للثقة، والمركز الرابع والعشرون في تصنيف التنافسية العالمي.

- قامت وزارة الاستثمار بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى في الربع الثاني من عام 2022م، بالترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة بأكثر من 15 فعالية في مختلف المجالات، وذلك في إطار جهود وزارة الاستثمار في دعم بيئة الاستثمار في المملكة. كما شهدت الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين ارتفاعاً بنسبة 50.2% بواقع 42 ألف خدمة خلال نفس الفترة.

- تم تسليط الضوء في قسم لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة على المنطقة الشرقية، وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة تتمتع بالعديد من المزايا التنافسية التي تجعلها محط اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب، حيث تتميز بتوافر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، و بنية تحتية ممتازة للنقل والخدمات اللوجستية، و الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وتوافر الثروة التراثية والطبيعية، مثل: واحة الأحساء المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

01
الاقتصاد العالمي

العودة لصفحة المحتويات

القسم الأول: الاقتصاد العالمي

أولاً: النمو الاقتصادي

1. توقعات الاقتصاد العالمي

أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر من العام 2022م إلى نمو **الاقتصاد العالمي** بنسبة 6.0% في العام 2021م، في حين أشارت التقديرات إلى توقع النمو لعام 2022م بنسبة 3.2% وفي عام 2023م بنسبة 2.7%. وحسب بيانات الصندوق فقد سجّلت اقتصادات **الدول المتقدمة** نمواً بنسبة 5.2% في العام 2021م ويتوقع أن تنمو بنسبة 2.4% و 1.1% لعامي 2022م و2023م على التوالي. كما شهدت **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية** نمواً بحوالي 6.6% في العام 2021م ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 3.7% لكلاً من العامين 2022م و 2023م.

وبحسب نشرة شهر أكتوبر 2022م، فقد حافظ الصندوق على توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2022م، في حين خفّض الصندوق توقعات النمو بحوالي 0.2 نقطة مئوية في عام 2023م **للاقتصاد العالمي** مقارنةً بالتوقعات السابقة للصندوق في نشرة شهر يوليو من العام 2022م؛ يُعزى ذلك لتطور العوامل المؤثرة على الوضع العالمي.

حيث يُعد ارتفاع معدلات التضخم وخصوصاً أسعار الغذاء والطاقة وما صاحبها من تشديد للسياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة من قِبل الفيدرالي الأمريكي تزامناً مع الأوضاع الجيوسياسية للأزمة الروسية الأوكرانية أحد أبرز العوامل التي أدت إلى تخفيض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي.

كما كانت التوقعات لنمو **الاقتصادات المتقدمة** في نشرة شهر أكتوبر من العام 2022م أقل من توقعات نشرة شهر يوليو بنحو 0.1 نقطة مئوية في العام 2022م وأقل كذلك بنحو 0.3 نقطة مئوية في العام 2023م. وعلى جانب **الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية** كانت توقعات الصندوق للنمو في نشرة شهر أكتوبر أعلى من التوقعات في نشرة شهر يوليو بنحو 0.1 نقطة مئوية في عام 2022م، في حين انخفضت التوقعات في عام 2023م بحوالي 0.2 نقطة مئوية.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي،%)	كامل العام 2020	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	كامل العام 2021	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	*2022	*2023
الاقتصاد العالمي	-3.1	-	-	-	4.4	6.0	-	-		3.2	2.7
الدول المتقدمة	-4.5	-	-	-	4.7	5.2	-	-		2.4	1.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-2.0	-	-	-	4.0	6.6	-	-		3.7	3.7
المملكة العربية السعودية	-4.1	-2.6	1.9	7.0	6.7	3.2	9.9	12.2	8.6	7.6	3.7
الولايات المتحدة	-3.4	0.5	12.2	4.9	5.5	5.7	1.6	-0.6	2.6	1.6	1.0
الصين	2.2	18.3	7.9	4.9	3.5	8.1	4.8	0.4	3.9	3.2	4.4
اليابان	-4.6	-1.7	7.3	1.2	0.5	1.7	0.6	1.6	-	1.7	1.6
الهند	-6.6	-7.3	8.4	5.4	3.9	8.7	13.5	-	-	6.8	6.1
منطقة اليورو	-6.3	-0.1	2.1	2.3	4.7	5.3	0.5	-	-	3.1	0.6

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022م - يوليو 2022م)، الهيئة العامة للإحصاء، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*توقعات

2. التضخم

وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم خلال العام 2022م بنحو 7.2% في **الاقتصادات المتقدمة**، و 9.9% في اقتصادات **الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية**، و 2.7% **في المملكة في عام 2022م.**

المؤشر (نسبة مئوية%)	كامل العام 2021	كامل العام 2022*	2023*	2024*
معدل التضخم				
الاقتصادات المتقدمة	3.1	7.2	**4.4**	**2.4**
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	5.9	9.9	**8.1**	**5.3**
نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي	27.1	28.0	**27.8**	**28.0**

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022م - يوليو 2022م)
*توقعات

3. الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

توقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 28.0% في عام 2022م ونحو 27.8% في عام 2023م.

كما سجّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الربع الثاني من عام 2022م انخفاضاً بنحو 35.1% مقارنةً بالربع الأول من عام 2022م.

كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 19.5% مقارنةً بالربع الثاني من عام 2021م على أساس سنوي.

وانخفضت معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند بحوالي 9.0% و 59.9% و 4.4% و 42.0% و 5.5% على التوالي، في حين ارتفعت معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل في اليابان بنحو 100.1% في الربع الثاني من العام 2022م.

المناطق والدول	معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل		
	2020 Q2	2021 Q2	2022 Q2
الاستثمار العالمي	%19.6-	%70.0	%19.5-
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	%21.7-	%49.9	%9.0-
دول منطقة اليورو	%145.1	%36.1-	%59.9-
المملكة العربية السعودية	%26.4-	%1537.9	*%84.9-
الولايات المتحدة الأمريكية	%75.7-	%370.5	%4.4-
الصين	%11.5	%68.0	%42.0-
اليابان	%45.9	%66.4-	%100.1
الهند	%87.8-	%718.9	%5.5-

المصدر: OECD, البنك المركزي السعودي

* ويُعزى ذلك إلى إغلاق صفقة شركة أرامكو في الربع الثاني من عام 2021م، والتي بلغت نحو 46.5 مليار ريال، وفي حال استبعاد صفقة شركة أرامكو فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة تحقق نمواً بنسبة 46.5% في الربع الثاني من عام 2022م على أساس سنوي

4. الإنتاج الصناعي

حقق مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي في الربع الثالث من العام 2022م متوسط 50.4 نقطة مقارنةً بمتوسط 54.6 نقطة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، بانخفاض يقدّر بحوالي 7.6%. كما انخفض مؤشر مديري المشتريات انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 8.9% خلال شهر أكتوبر من العام 2022م على أساس سنوي محققاً 49.4 نقطة مقارنةً بنحو 54.2 نقطة في الشهر المماثل من العام السابق.

وأظهرت كل من بيانات الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان انخفاضاً في مؤشر مديـري المشتـريات خلال الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، في حين شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في المؤشر بنسبة 1.2% خلال نفس الفترة.

وبحسب بيانات شهر أكتوبر لعام 2022م فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية بنسبة 0.9%. بينما انخفض المؤشر بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنسبة 20.5% و 13.7% على التوالي. ويواصل المؤشر انخفاضه في كلاً من الصين وكوريا الجنوبية واليابان بنسبة 2.8% و 4.0% و 4.7% على التوالي لشهر أكتوبر مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق.

مؤشر مديري المشتريات (PMI)

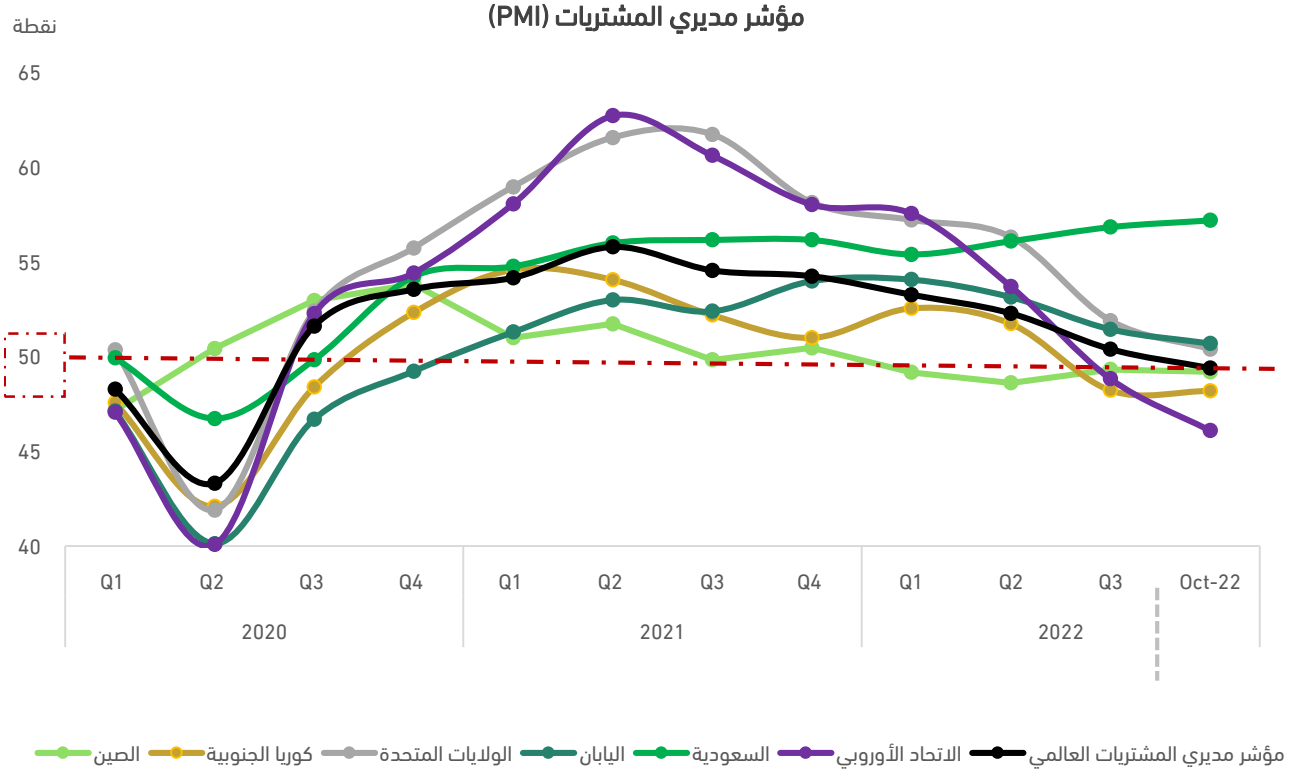

المصدر: IHS MARKIT
في حال كان المؤشر >50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنةً بالشهر السابق

ثانياً: أسواق النفط

شهد سوق النفط العالمي منذ بداية العام 2022م عدداً من التحديات؛ نتيجةً لتزايد المخاوف العالمية جراء عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، وبالرغم من أن أسعار خام برنت في شهر سبتمبر من عام 2022م حققت نمواً بنسبة 21.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، إلا أنها شهدت انخفاضاً في شهر سبتمبر 2022م ليصل إلى أقل قيمة له منذ شهر فبراير من العام 2022م ليبلغ نحو 90.6 دولارًا/برميل؛ وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في أسعار النفط؛ يُعزى إلى تزايد المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط والغاز الطبيعي، حيث قامت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم برفع سعر الفائدة في محاولة لاحتواء ارتفاع معدلات التضخم.

كما أظهر تقرير منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك) ارتفاع متوسط الإنتاج للمملكة في شهر سبتمبر من العام 2022م بنسبة 13.9% ليصل الإنتاج إلى 11.0 مليون برميل/يومياً مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق. ويعود ذلك إلى قرار منظمة أوبك+ بزيادة إنتاج النفط بمقدار 400 ألف برميل يومياً بدءً من أغسطس 2021م للتخلّص التدريجي من التخفيضات البالغة 5.8 مليون برميل يوميًا.

وقد شهد متوسط أسعار خام برنت ارتفاعاً بنحو 34.2% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ ويُعزى ذلك لارتفاع الطلب على النفط بسبب مخاوف العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا وتأثيرها على انتاج النفط الروسي بسبب الأزمة الأوكرانية الروسية. كما شهد متوسط إنتاج النفط في المملكة ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2022م بنحو 13.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليسجّل متوسط إجمالي الإنتاج في الربع الثالث نحو 10.9 مليون برميل/يومياً.

في حين أظهر تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لشهر أكتوبر 2022م الصادر عن صندوق النقد الدولي، إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية المكررة حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات؛ ويُعزى ذلك إلى الحرب الروسية الأوكرانية، حيث قامت الشركات الأوروبية والأمريكية بتخفيض الطلب من النفط الروسي. بالإضافة إلى أن أسعار النفط قد تخضع لمراجعات كبيرة بسبب العقوبات العالمية على روسيا. وبالنظر إلى أسواق العقود الآجلة، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع أسعار النفط بنسبة 41.4% في العام 2022م، ليصل إلى متوسط 98.2 دولارًا/برميل، في حين توقع أن تعود الأسعار للإنخفاض في السنوات القادمة لتصل إلى متوسط 76.3 دولارًا/برميل في عام 2025م.

متوسط أسعار خام برنت وإنتاج المملكة للنفط

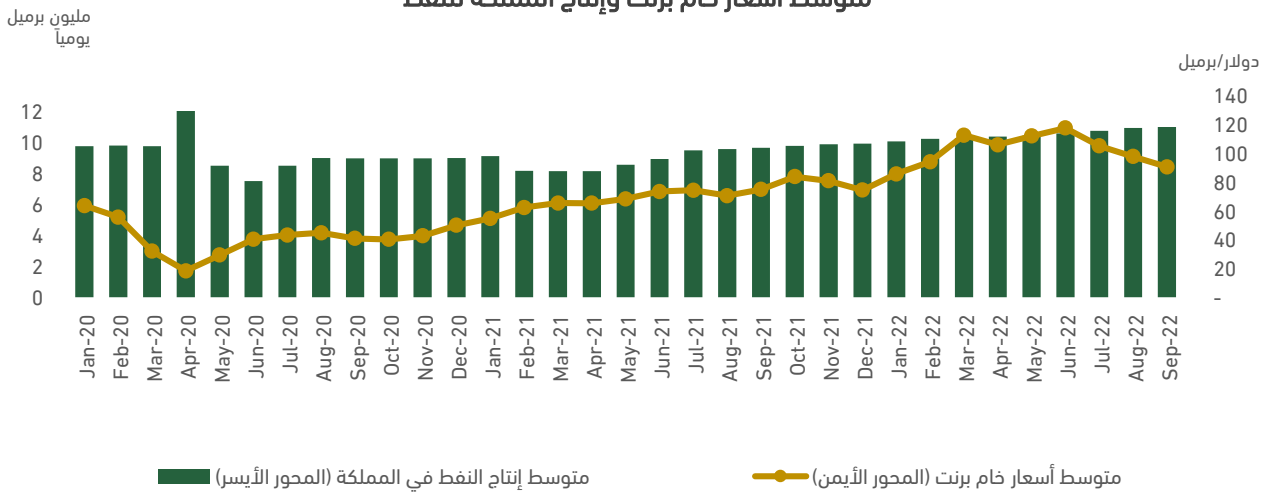

المصدر: منظمة الدول المَصدرة للنفط (أوبك)، البنك الدولي (تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، أكتوبر 2022م)

02
الاقتصاد السعودي

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والمنظمات المحلية والدولية

سعياً من المملكة العربية السعودية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في رؤية 2030 والتي ركزت على الاستدامة الاقتصادية في صلبها، قامت المملكة بعدد من التحولات الهيكلية التي أسهمت بدورها في تحسن أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية. وفي ظل التخطيط والإصلاحات الاقتصادية القائمة فإنه من المتوقع أن يُحقق الاقتصاد السعودي أرقاماً قياسية جديدة.

وتؤكد التقارير الصادرة من الجهات المحلية والمنظمات الدولية على سير الاقتصاد السعودي بخطى ثابتة نحو الازدهار والنمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من الإنجازات على مستوى العالم.

حيث أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 7.6% و 3.7% لعامي 2022م و 2023م على التوالي. كما توقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنحو 7.0% و 3.8% لعامي 2022م و2023م على التوالي. وتُشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنحو 9.9% و 6.0% لعامي 2022م و 2023م على التوالي، وقد جاءت توقعات عام 2023م متراجعة عن عام 2022م في جميع تقارير المنظمات الدولية نظراً لوجود توقعات بتباطؤ الاقتصاد العالمي الأمر الذي يؤثر بدوره على نمو الاقتصاد السعودي.

كما أظهرت تقديرات البيان التمهيدي للعام 2023م الصادر عن وزارة المالية إلى توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة بنحو 8.0% و 3.1% لعامي 2022م و 2023م على التوالي، مما يجعلها قريبة من التوقعات العالمية. والجدير بالذكر أنه بتحقيق هذه التوقعات يُصبح اقتصاد المملكة من أعلى الاقتصادات على مستوى العالم، بل وأعلى دول العشرين نمواً.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي (%)

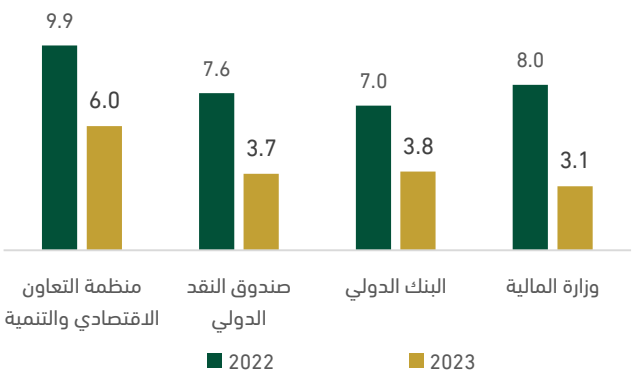

مليار ريال

تقديرات المالية العامة	2022م توقعات	2023م تقديرات
إجمالي الإيرادات	1,222	1,123
إجمالي النفقات	1,132	1,114
عجز/فائض الميزانية	90	9
العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.3	%0.2

المصدر: وزارة المالية

وفي هذا الشأن أشاد خبراء صندوق النقد الدولي في بيانهم الختامي الذي صدر عقب ختام زيارتهم بشأن مشاورات المادة الرابعة مع حكومة المملكة لعام 2022م، بقوة اقتصاد المملكة واستقرار وضعها المالي، مؤكدين توقعاتهم الإيجابية لاقتصاد المملكة على الأجل القصير والمتوسط، مستندة في هذه التوقعات إلى تنبؤها باستمرار معدلات النمو الاقتصادي بالارتفاع، والقدرة على احتواء التضخم، بالإضافة إلى تزايد قوة مركزها الاقتصادي الخارجي، كما أشار صندوق النقد إلى أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الطموحة في رؤية السعودية 2030 يُعد أمرًا أساسيًا لتنويع ونمو الاقتصاد المحلي. وقد تم اتخاذ خطوات مهمة لتطوير التشريعات والبيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أبرز توقعات نمو الاقتصاد السعودي في عام 2022م بحسب مشاورات المادة الرابعة الصادرة من صندوق النقد الدولي:

- نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة **%4.2**
- زيادة فائض الحساب الجاري إلى **%17.2** من الناتج المحلي الإجمالي
- احتواء التضخم عند معدل **%2.8** على المدى المتوسط

وعلى صعيد القطاع المالي، أكدت وكالة فيتش على تصنيفها للمملكة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند "A" مع تعديل النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية. وتوقعت الوكالة استمرار النمو الإيجابي لتسجل المملكة فوائض في موازنة 2022-2023م لأول مرة منذ عام 2013م، بما يعادل 6.7% و 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. مما يعكس فاعلية الإصلاحات الاقتصادية نحو تحقيق الاستدامة المالية.

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

ثانيًا: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

1. القطاع الحقيقي

وفقاً للتقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من العام 2022م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 8.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى النمو الملحوظ في الأنشطة النفطية بنسبة 14.5%، نتيجة زيادة المملكة من إنتاج النفط حسب الاتفاقية المتبعة من قبل أعضاء أوبك+ والتي تقتضي بالزيادة التدريجية للإنتاج تبعاً لزيادة الطلب العالمي على النفط، كما سجّل كلاً من الأنشطة غير النفطية** و الأنشطة الحكومية ارتفاعاً بنسبة 5.6%و 2.4% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وتجدر الإشارة بأن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي قد سجل منذ بداية العام وحتى الربع الثالث من عام 2022م أعلى نسبة نمو منذ عام 2011م محققا ما نسبته 10.2%.

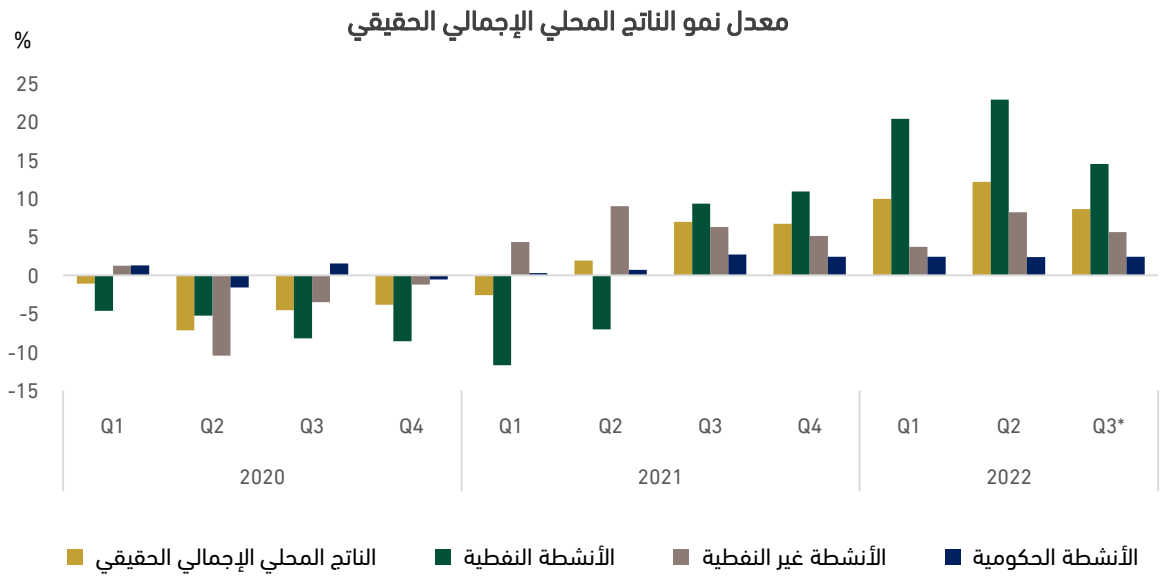

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
*تقديرات سريعة

** تم اعتماد مسمى "الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء المحدّث والصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (عوضاً عن القطاعات التنظيمية).

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر سبتمبر من العام 2022م، سجّلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الثالث من عام 2022م، حيث ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 19.2% و 9.8% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 1.6% خلال نفس الفترة؛ وذلك نتيجةً لتغير سلوك المستهلك من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع، حيث سجّلت عدد عمليات نقاط البيع ارتفاعاً بنسبة 37.4% خلال الربع الثالث من العام 2022م.

وبالنظر لأداء شهر سبتمبر 2022م فقد حققت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد ارتفاعاً بنسبة 18.6% و 3.4% على التوالي مقارنةً بشهر سبتمبر من العام السابق، في حين سجلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 0.7% خلال نفس الفترة.

معدل نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص

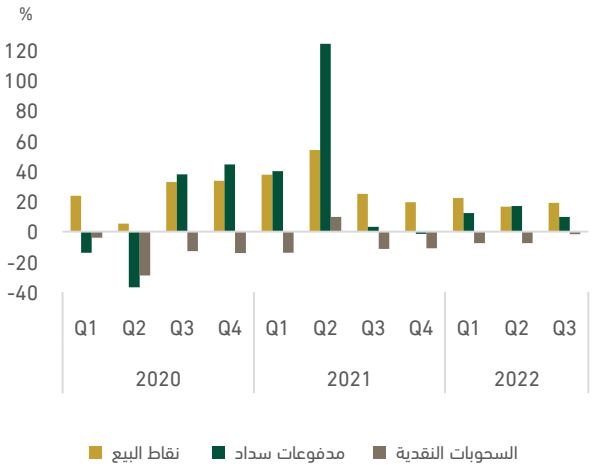

المصدر: البنك المركزي السعودي

كما أظهرت مؤشرات الاستثمار الخاص انتعاشاً خلال الربع الثالث من عام 2022م، حيث حقق متوسط مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً بنسبة 1.2% ليصل إلى 56.8 نقطة مقارنةً بنحو 56.2 نقطة في الربع الثالث من العام السابق، كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات من56.6 نقطة في شهر سبتمبر إلى 57.2 نقطة في شهر أكتوبر من العام 2022م، مما يشير إلى تحسن أداء القطاع الخاص غير النفطي، والذي يعود إلى قوة الطلب وارتفاع تدفقات الأعمال التجارية الجديدة.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أظهر مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2022م بنسبة 16.7% مقارنةً بنفس الربع من العام السابق؛ حيثُ تُعد زيادة انتاج النفط سبباً في ارتفاع الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 14.6% (ما يشكل 74.5% من إجمالي وزن المؤشر)، كما أن لارتفاع الصناعات التحويلية بنسبة 25.3% وإمدادات الكهرباء بنسبة 7.3% خلال نفس الفترة أثر في نمو الإنتاج الصناعي.

وبالنظر لمبيعات الإسمنت، فقد سجّلت في الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعاً بنحو 10.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 12 مليون طن. ويعود سبب الارتفاع إلى ازدهار أنشطة التشييد نتيجة لانخفاض أسعار مواد البناء خلال الربع الثالث من العام 2022م. حيث سجّلت مبيعات الإسمنت ارتفاعاً في شهر سبتمبر 2022م بحوالي 10.1%.

في حين ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الثالث من العام 2022م بنسبة 1.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ متأثرًا بارتفاع أسعار الأراضي بنسبة 2.6%.

1.1 سوق العمل

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أوضحت إحصاءات سوق العمل للربع الثاني من العام 2022م انخفاضاً في إجمالي معدلات البطالة إلى 5.8% مقارنة بنسبة 6.0% في الربع الأول من العام 2022م، حيث انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 9.7% مقارنة بنسبة 10.1% في الربع الأول من العام 2022م. وبالنظر إلى معدل البطالة للسعوديين الذكور والسعوديات الإناث نجد أنه انخفض إلى 4.7% و 19.3% على التوالي خلال نفس الفترة. كما انخفض معدل البطالة لغير السعوديين في الربع الثاني من العام 2022م إلى 1.9% مقارنة بنسبة 2.2% في الربع الأول من العام 2022م، وذلك بمعدل 1.3% و 6.2% لغير السعوديين الذكور وغير السعوديات الإناث على التوالي خلال نفس الفترة.

كما ارتفع معدَّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين)، ليبلغ نحو 60.8% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنسبة 60.4% في الربع الأول من العام 2022م. بالإضافة إلى ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات الإناث في الربع الثاني من العام 2022م ليبلغ 35.6% مقارنة بنسبة 33.6% في الربع الأول من العام 2022م.
كذلك سجّل معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الذكور ارتفاعاً إلى 67.5% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنسبة 66.0% في الربع الأول من العام 2022م.

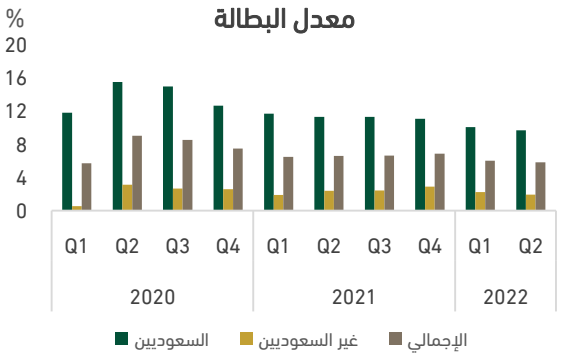

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجّل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 9.0% خلال الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 18.1% ونمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 19.9%، في حين سجّلت الأصول الاحتياطية في الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعاً ضئيلاً بنسبة 0.6% خلال نفس الفترة؛ نظراً إلى ارتفاع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 8.4%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط.

2.2 أسعار الفائدة

سجّل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 3.1 نقطة أساس خلال الربع الثالث من العام 2022م مرتفعاً بنحو 2.3 نقطة أساس عن الربع الثالث من العام 2021م، كما ارتفعت معدلات إعادة الشراء (ريبو) إلى 3.75 نقطة أساس، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) إلى 3.25 نقطة أساس خلال نفس الفترة؛ لنظراً لارتباطه برفع معدل فائدة الفدرالي الأمريكي عند 3.25 نقطة أساس خلال نفس الفترة.

وبالمقابل مازال معدل الإقراض مرتفعاً في المملكة، حيث سجّل الائتمان الحكومي خلال الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 10.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 14.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. بينما سجّلت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 27.0% في الربع الثاني من عام 2022م على أساس سنوي حسب أحدث بيانات متاحة.

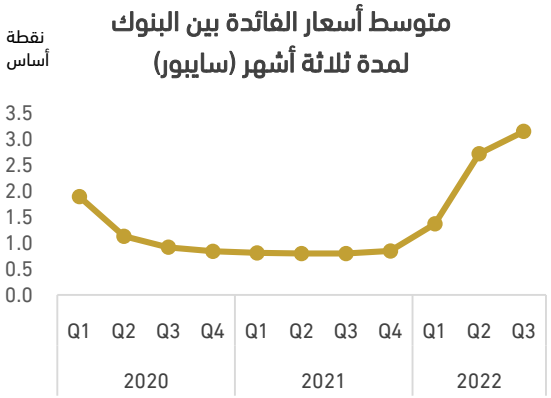

المصدر: البنك المركزي السعودي

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد سجّل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال الربع الثالث من العام 2022م نمواً بنسبة 2.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.1% متأثراً بارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 4.4% والتي بدورها تأثرت بارتفاع أسعار الحليب ومنتجاته والبيض بنسبة 13.4%، تليها أسعار النقل بنسبة 3.8%. وبالنظر إلى التضخم في شهر أكتوبر من العام 2022م، فقد سجّل المؤشر نمواً بنسبة 3.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجةً لارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات، وأسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 4.4% و 3.3% على التوالي.

كما شهد الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الثالث من العام 2022م نمواً بنسبة 5.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار السلع الأخرى القابلة للنقل بنسبة 4.9% (33.7% من وزن المؤشر)؛ تليها أسعار المنتجات المعدنية بنسبة 3.3% (39.7% من وزن المؤشر). وبالنظر إلى تضخم أسعار الجملة في شهر أكتوبر من العام 2022م، فقد سجّل المؤشر نمواً بنسبة 4.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجةً لارتفاع أسعار السلع الأخرى القابلة للنقل، وأسعار المنتجات المعدنية بنسبة 4.5% و 1.7% على التوالي.

3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق السعودي الرئيسية (تاسي) عند مستوى 11,405 نقطة في نهاية الربع الثالث من العام 2022م منخفضاً بنحو 0.8% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية الربع الثالث من العام 2022م حوالي 1,400 مليار ريال منخفضاً بنسبة 21.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

في حين أغلق مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) في نهاية شهر أكتوبر عند مستوى 11,667 نقطة منخفضاً بنسبة 0.3% عن الشهر نفسه في العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة للأسهم المتداولة بنهاية شهر أكتوبر لعام 2022م نحو 10,730 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 2.0% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

بالمقابل سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية الربع الثالث من العام 2022م انخفاضاً بنسبة 15.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، وأغلق المؤشر عند مستوى 19,870نقطة. حيث بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة نحو 11.1مليار ريال وذلك بارتفاع بلغت نسبته 47.0% مقارنةً بالربع نفسه من العام السابق.

بالمقابل أغلق مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية شهر أكتوبر من العام 2022م عند مستوى 19,504نقطة متراجعاً بنسبة 22.7% عن الشهر نفسه في العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية شهر أكتوبر لعام 2022م نحو 568 مليون ريال منخفضاً بنسبة 16.0% مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق.

كما ارتفع إجمالي عدد الشركات التي صدرت الموافقة على إدراج أسهمها في السوق المالية لتصل إلى 30 شركة خلال الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنحو 12 شركة في الربع الثالث من عام 2021م، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج 10 شركات في السوق الرئيسية (تاسي) في الربع الثالث من عام 2022م مقارنةً بنحو 4 شركات خلال نفس الفترة من العام السابق، في حين بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق الموازية (نمو) نحو 20شركة في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنحو 8 شركات في الربع الثالث من عام 2021م.

وقد أظهرت بيانات تداول السعودية ارتفاع ملكية المستثمرين السعوديين في الأسهم بنهاية الربع الثالث من العام 2022م بنسبة 7.3% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

عدد الشركات الجديدة المُدرجة

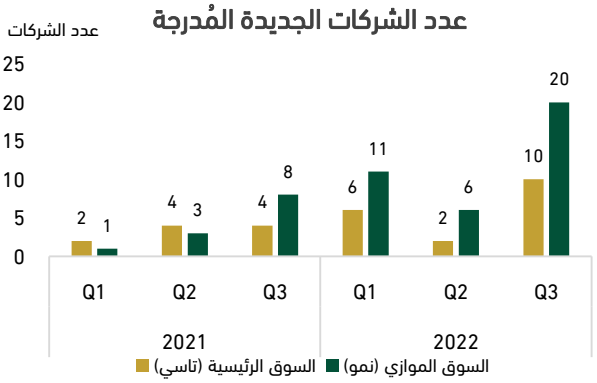

المصدر: تداول

كما ارتفعت ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 18.2% في الفترة نفسها، في حين سجّلت ملكية المستثمرين الخليجيين في سوق الأسهم انخفاضاً في الربع الثالث من عام 2022م بنسبة 0.4% على أساس سنوي.

ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم

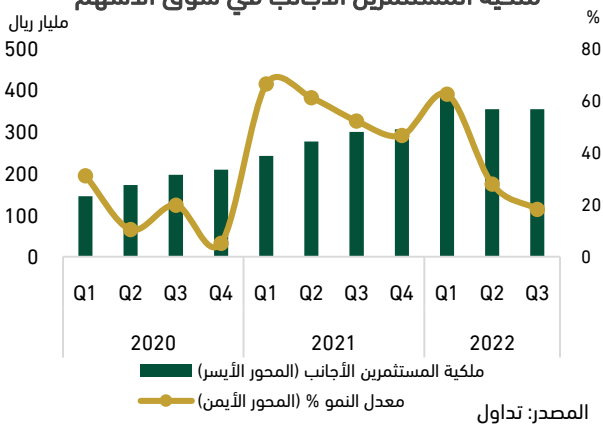

المصدر: تداول

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب بيانات ساما لميزان المدفوعات للربع الثاني من العام 2022م، سجّل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته 170.1 مليار ريال، أي ما نسبته 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل فائض بلغت قيمته 26.5 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى تحسن الصادرات النفطية وغير النفطية. كما أظهرت بيانات التجارة الخارجية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء للربع الثاني من العام 2022م استمرار نمو الصادرات غير النفطية مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 25.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت ما يقارب 71.8 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2022م مقابل 57.4 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. مما دفع بالميزان التجاري لتسجيل فائض يقدر بنحو 258.9 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2022م مقابل فائض بنحو 91.8 مليار ريال في الفترة نفسها العام السابق.

وقد حققت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 85.1% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ نحو 429.8 مليار ريال، مقابل 232.2 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية نتيجة للزيادة التدرجية للإنتاج الناتجة عن التزام المملكة باتفاقية أوبك+ بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الناجم عن الأزمة الروسية الأوكرانية الأمر الذي أثر بشكل كبير في المستوى العام للأسعار. حيث سجّلت الصادرات النفطية نحو 343.7 مليار في الربع الثاني من العام 2022م محققةً زيادة بمقدار 177.2 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

كما سجّلت الواردات ارتفاعاً في الربع الثاني من العام 2022م بنسبة 21.7%، حيث بلغت قيمتها 171 مليار ريال مقابل 140.4 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2021م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 50.4% خلال نفس الفترة.

وبالنظر لأداء شهر أغسطس من العام 2022م، سجّل الميزان التجاري فائضاً بنحو 72.7 مليار ريال مقابل فائض بنحو 38.9 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات بشكل كبير نظراً لتحسن الطلب على النفط وارتفاع مستويات الأسعار، بالإضافة إلى نمو الصادرات النفطية وغير النفطية.

وشهدت الصادرات السلعية خلال شهر أغسطس من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 49.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 133.7 مليار ريال مقابل 89.7 مليار ريال؛ يبرر هذا الارتفاع نمو الصادرات النفطية بنسبة 60.2% حيث بلغت 106.9 مليار ريال خلال نفس الفترة، محققةً زيادة بمقدار 40.2 مليار ريال عن العام السابق، في حين سجّلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 10.2%، لتبلغ ما يقارب 22.4 مليار ريال مقابل 20.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

كما سجّلت الواردات في شهر أغسطس من العام 2022م نموًا بنسبة 20% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت قيمتها 61.0 مليار ريال مقابل 50.8 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2021م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات نحو 43.9% خلال نفس الفترة.

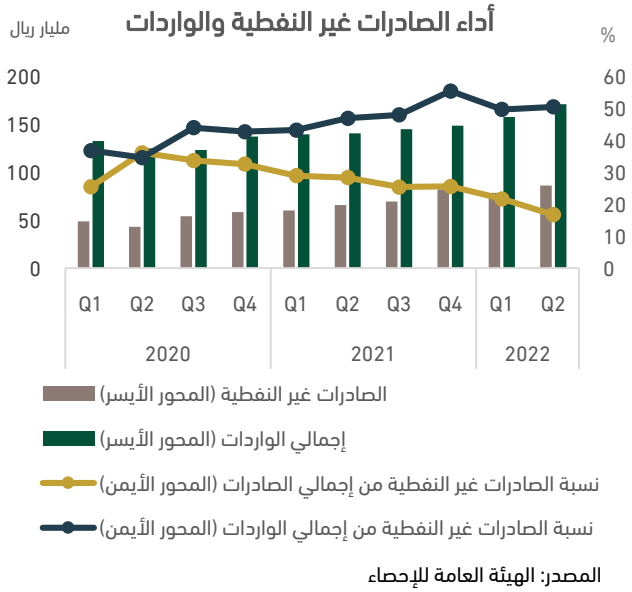

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

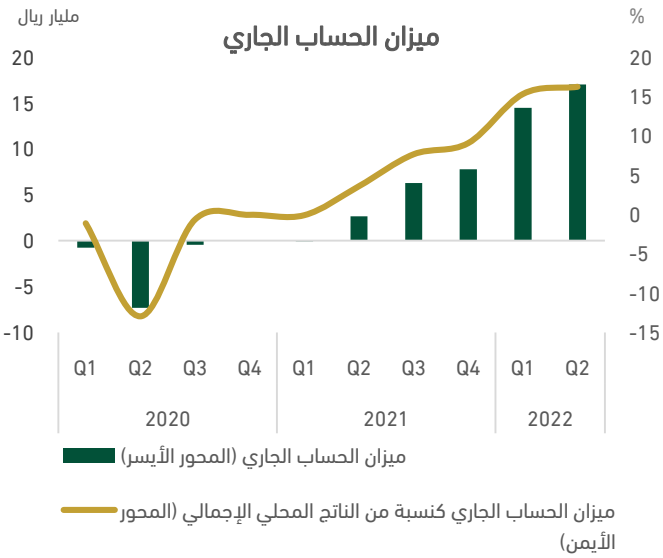

المصدر: البنك المركزي السعودي

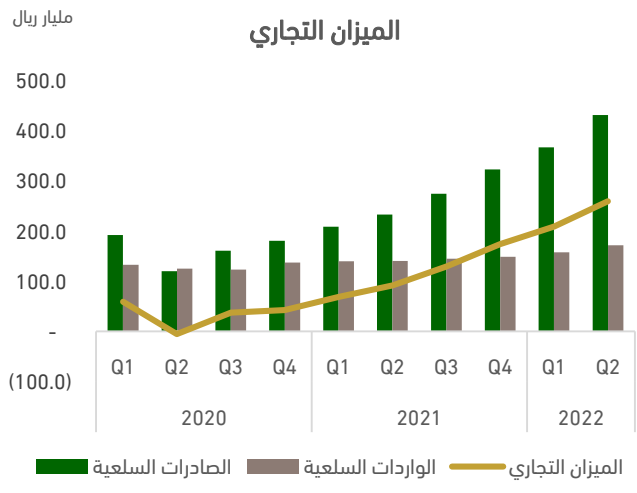

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

5. المالية العامة

1.5 الإيرادات:

بحسب التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية بلغت الإيرادات الحكومية نحو 301.9 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 24.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 54.8% لتبلغ نحو 229.0 مليار ريال، في المقابل انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 23.6% خلال نفس الفترة لتبلغ نحو 72.8 مليار ريال؛ ويُعود ذلك إلى انخفاض إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 32.1%، وانخفاض إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بنسبة 16.9%، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات الضرائب الأخرى بنسبة 23.2%.

كما سجّلت الإيرادات الحكومية ارتفاعاً بنسبة 36.5% منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من العام 2022م، مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م؛ يُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 67.2%، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 4.2% خلال الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع إجمالي الإيرادات حتى الربع الثالث من العام 2022م، ساهم في تحقيق ما نسبته 77.8% من الإيرادات المتوقعة لكامل العام.

2.5 النفقات:

بلغت النفقات الحكومية نحو 287.7 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 21.6% على أساس سنوي؛ مدفوعةً بارتفاع الإنفاق في باب الإعانات بنسبة 75.4%، بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق في بابي المصروفات الأخرى والأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية) بنسبة 55.2% و 48.9% على التوالي.

كما بلغت النفقات الحكومية نحو 800.7 مليار ريال منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 14.1% على أساس سنوي؛ نتيجةً لارتفاع الإنفاق على باب الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية) بنسبة 42.6%، بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق على بابي الإعانات واستخدام السلع والخدمات بنسبة 37.1% و 31.8% على التوالي.

3.5 عجز/ فائض الميزانية، والدين:

حققت الميزانية فائضاً بلغ نحو 14.1 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2022م، مقارنةً بفائض بلغ نحو 6.7 مليار ريال في نفس الفترة من العام 2021م.

وبالنظر إلى الدين العام فقد بلغ نحو 971.8 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022م، حيث شكل الدين الداخلي ما نسبته 62.8% من إجمالي الدين العام، في حين بلغت نسبة الدين الخارجي نحو 37.2% من إجمالي الدين العام.

كما تخطت الفوائض المحققة حتى الربع الثالث من العام 2022م، والبالغة حوالي 149.5 مليار ريال، الفائض المقدّر لكامل عام 2022م والذي قُدّر بنحو 90.1 مليار ريال.

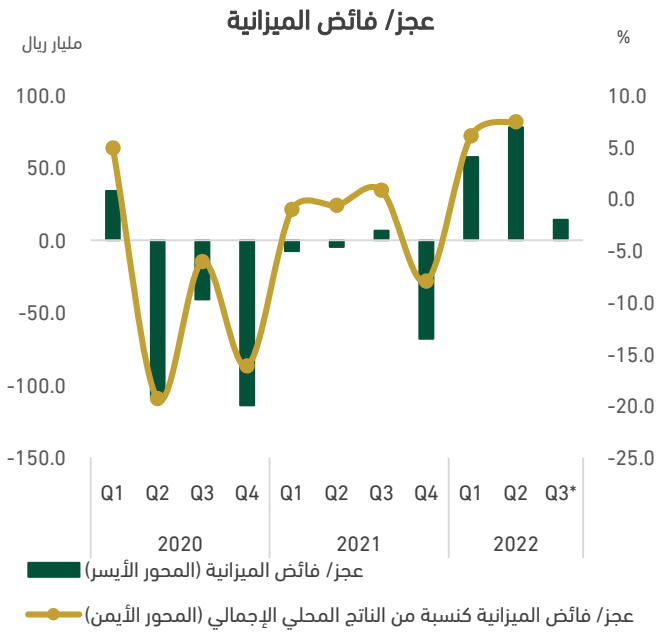

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء
* لم يتم تضمين بيانات عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعدم توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث خلال فترة اعداد التقرير

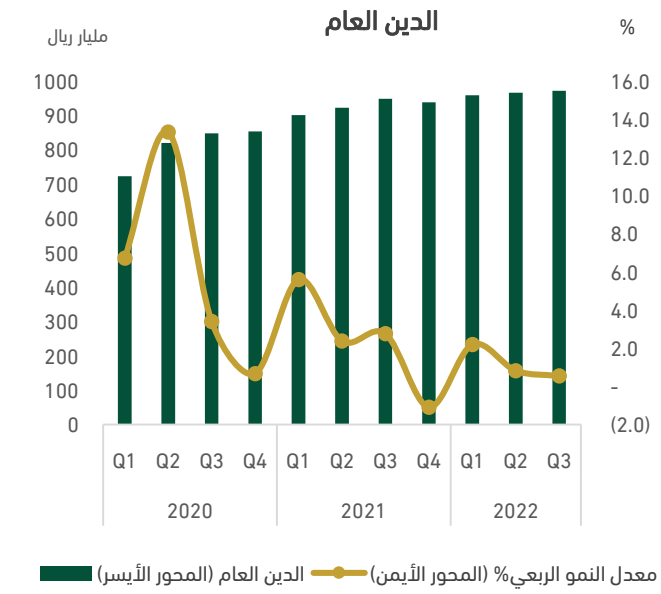

المصدر: وزارة المالية

6. مؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشر العام للسوق المالية الرئيسية (تاسي)

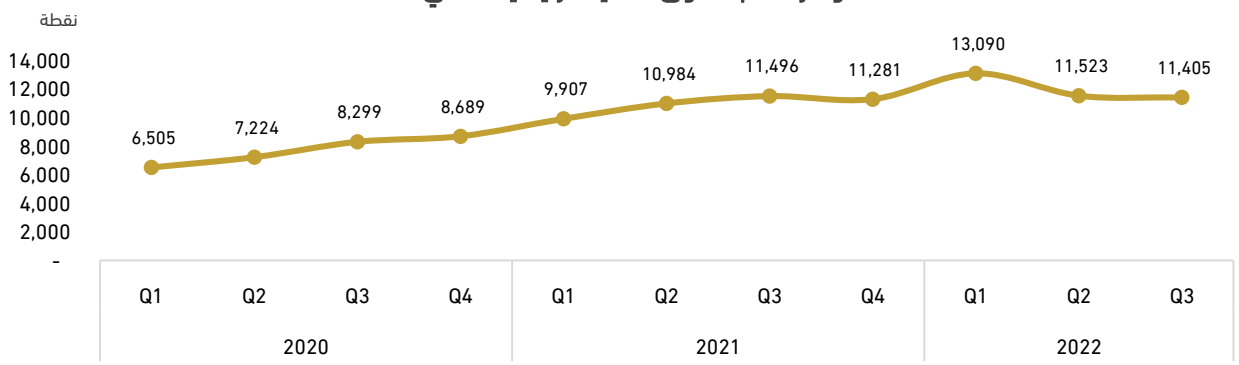

نسبة قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات إلى إجمالي قيمة التداول للسوق المالية (تاسي) للربع الثالث من عام 2022م

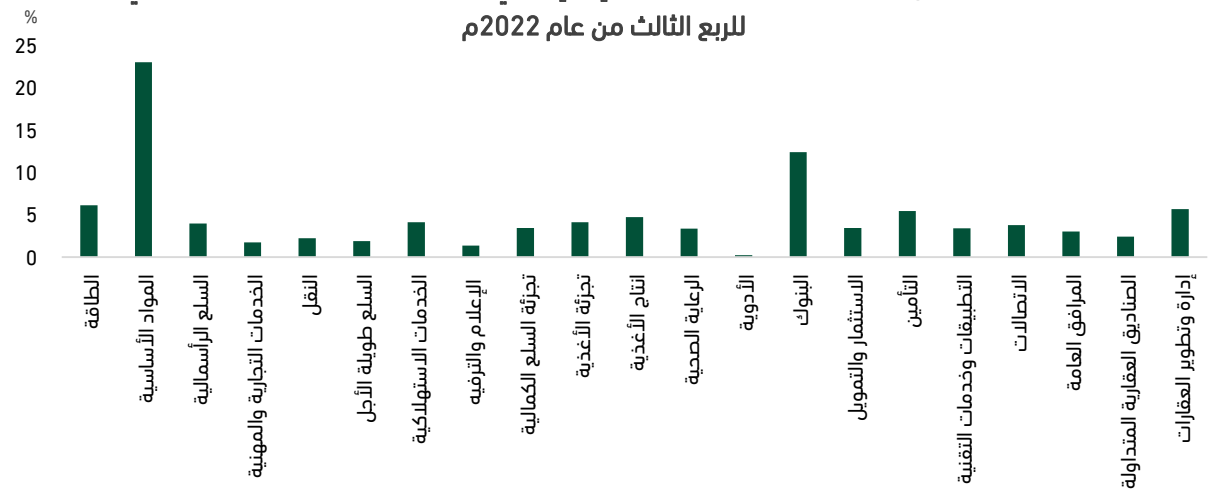

نسبة القروض من إجمالي الودائع

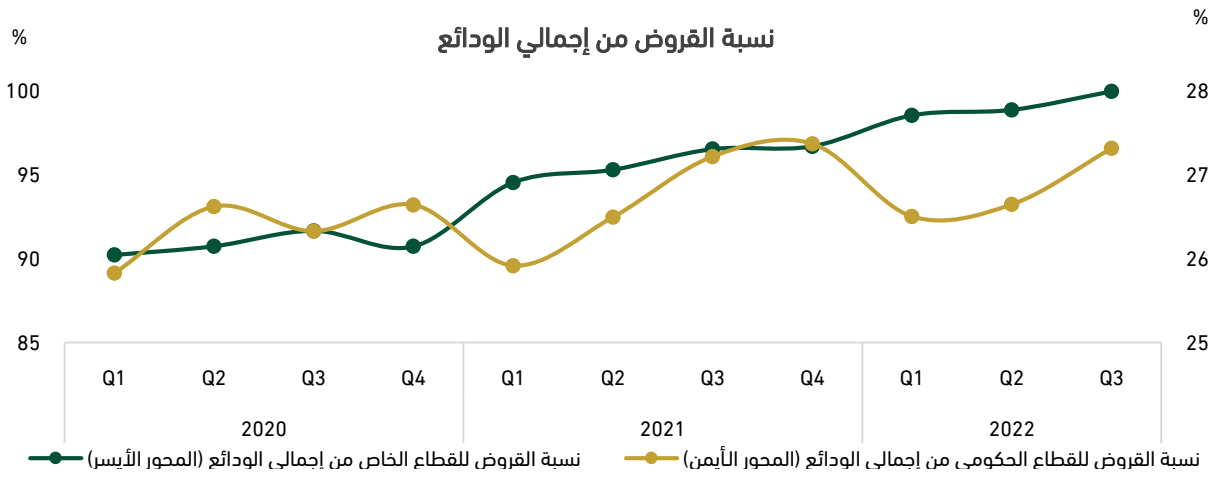

المصدر: تداول، البنك المركزي السعودي

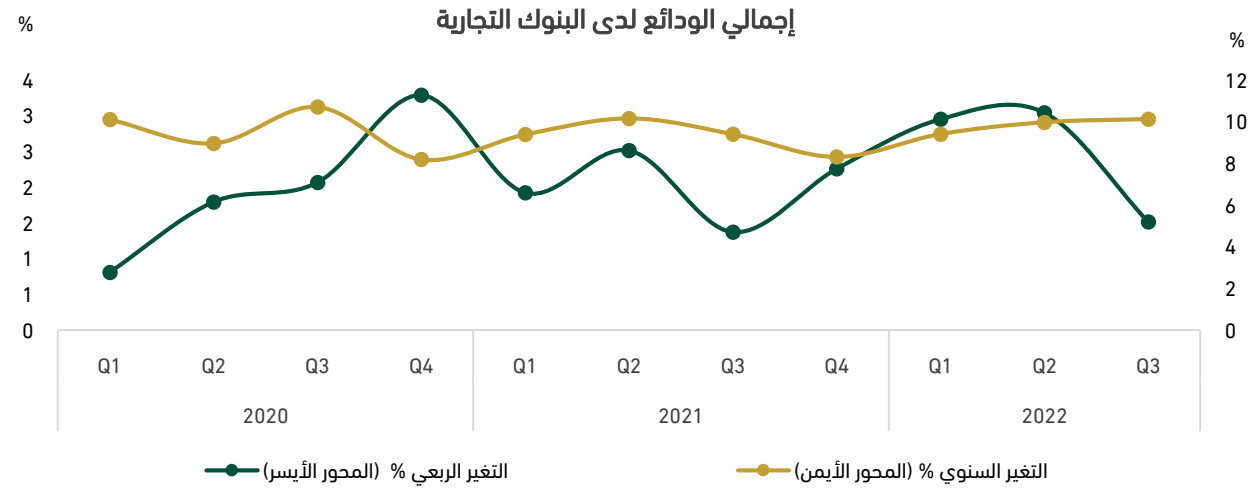

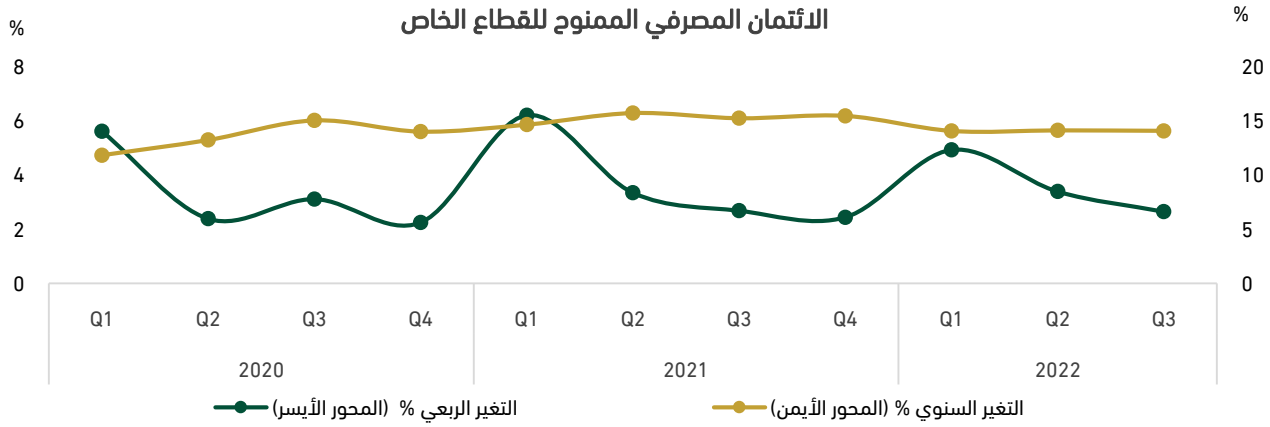

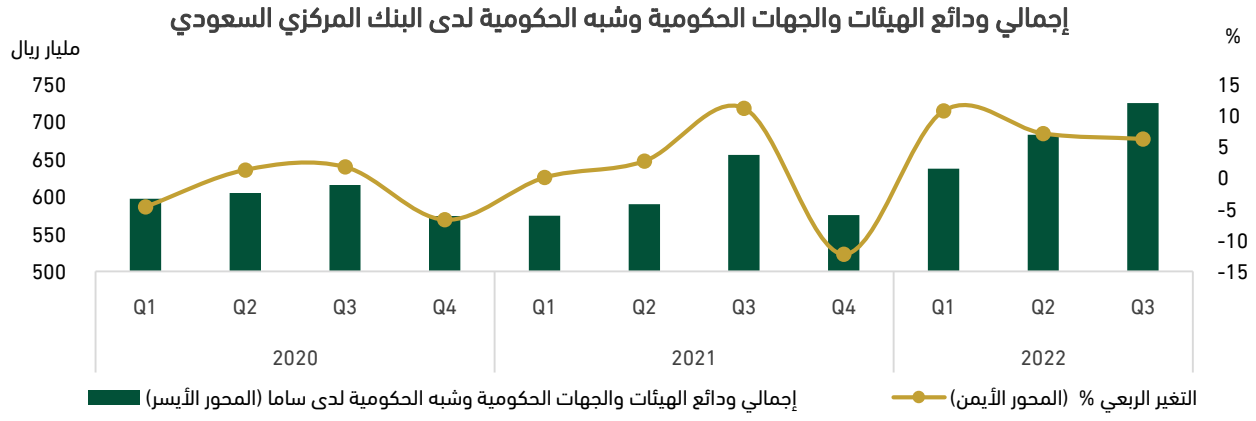

المصدر: البنك المركزي السعودي

الصادرات غير النفطية وأسعار النفط الخام

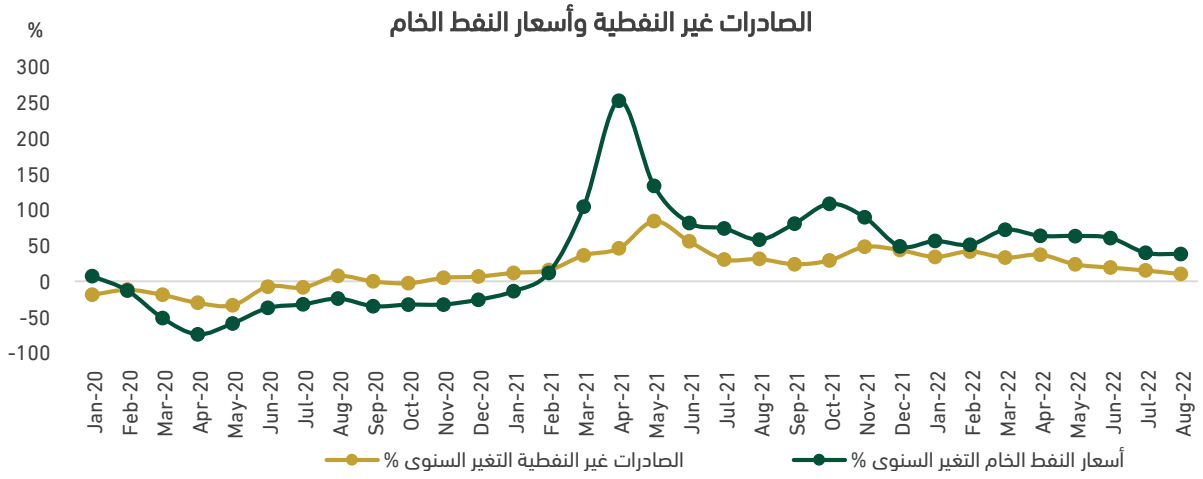

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب الآجال

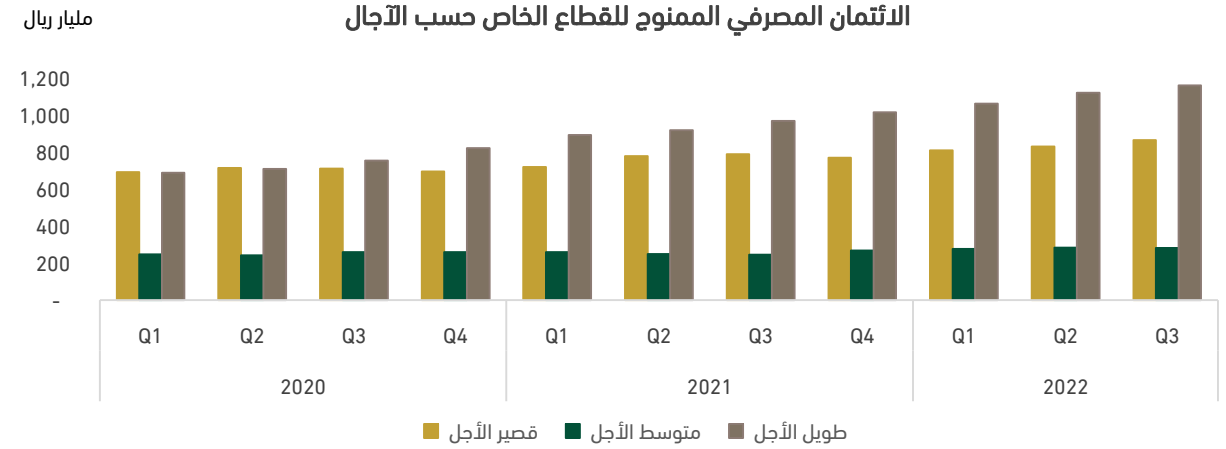

الصادرات غير النفطية

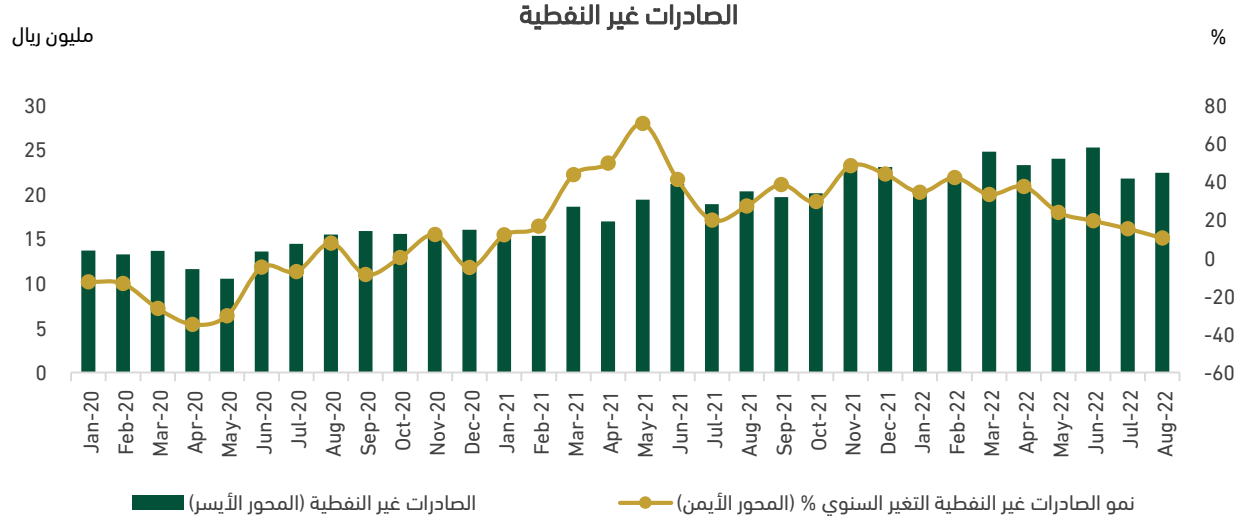

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك)

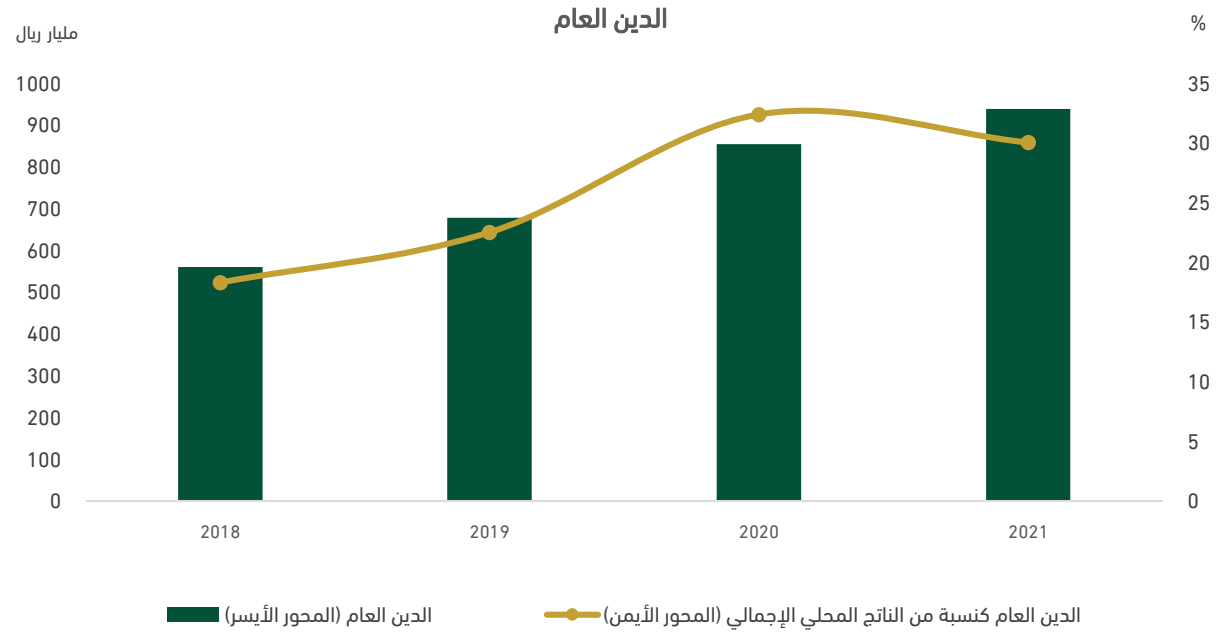

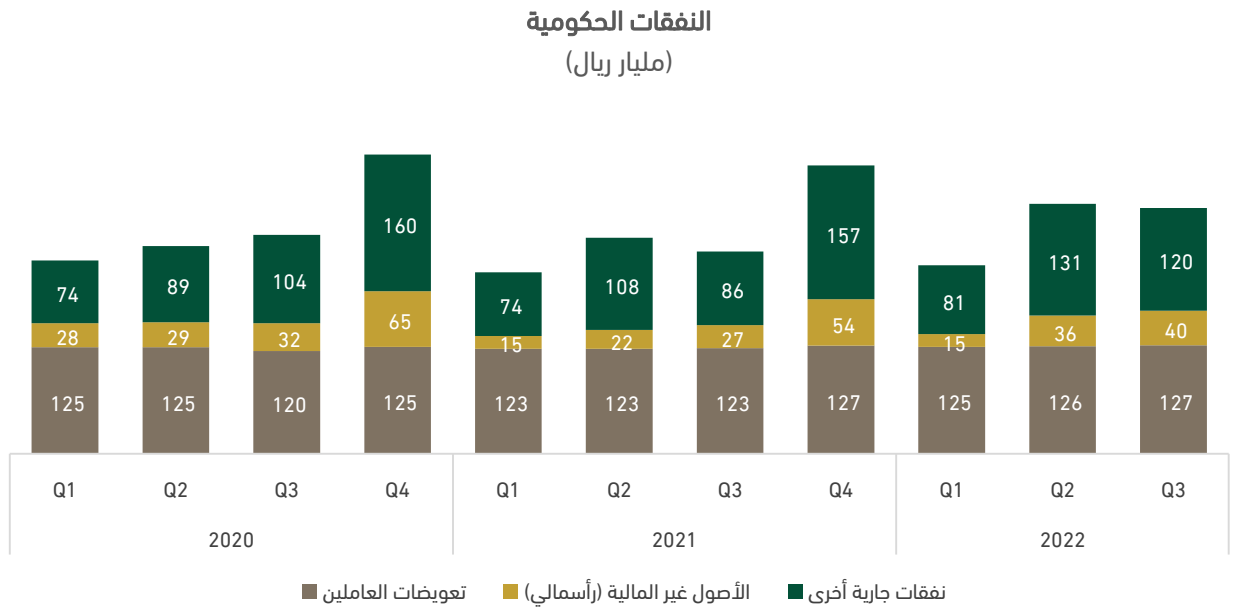

المصدر: وزارة المالية

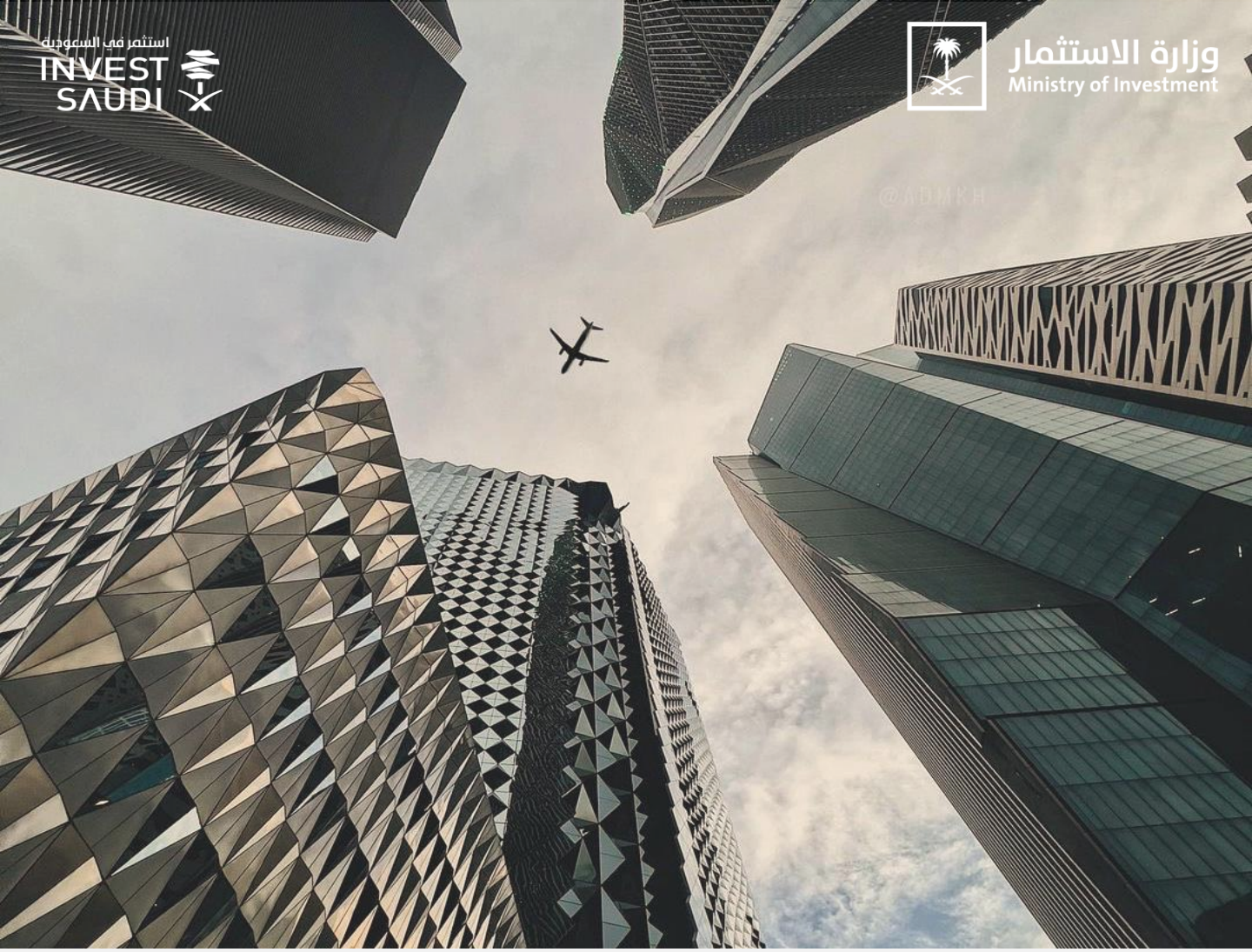

03

تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: الاستثمار في المملكة

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

سجّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي حوالي 248 مليار ريال وبارتفاع يُقدر بنحو 36.2% في الربع الثاني من العام 2022م على أساس سنوي؛ مدفوعاً بارتفاع تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي بنسبة 75.6% والذي يشكل نحو 14.0% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. بالإضافة إلى نمو تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بحوالي 31.4%، والذي يشكل نحو 86.0% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويُعزى ذلك إلى الجهود المبذولة في تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. كما انخفضت نسبة تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 23.6% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنحو 24.7% في نفس الفترة من العام السابق.

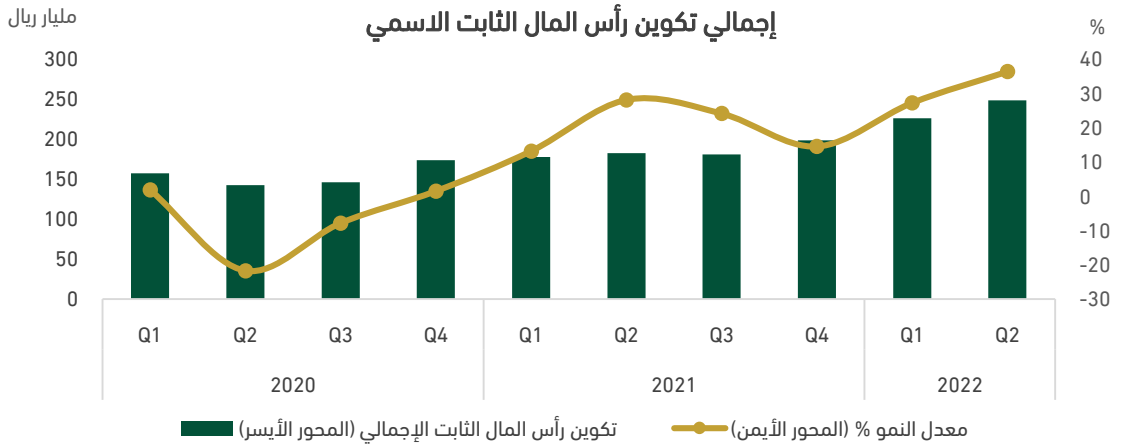

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة انخفاضاً بنسبة 84.9% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وذلك بحوالي 7.9 مليار ريال مقارنة بنحو 51.9 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2021م، ويُعزى ذلك إلى إغلاق صفقة شركة أرامكو في الربع الثاني من عام 2021م، والتي بلغت نحو 46.5 مليار ريال، **وفي حال استبعاد صفقة شركة أرامكو فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة تحقق نمواً بنسبة 46.5% في الربع الثاني من عام 2022م على أساس سنوي.** في حين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة ارتفاعاً بنسبة 6.6٪ مقارنةً بالربع السابق.

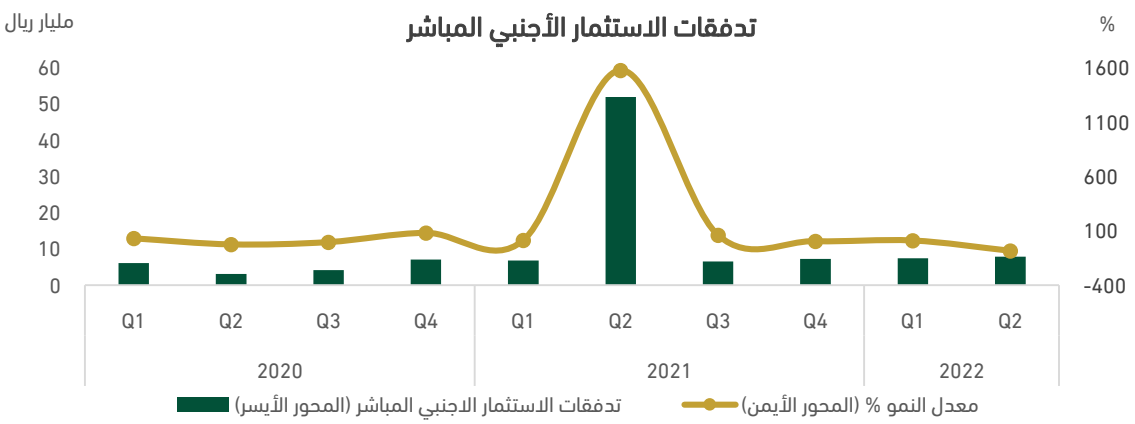

المصدر: البنك المركزي السعودي

3. رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة ارتفاعاً بنسبة 0.8% في الربع الثاني من العام 2022م على أساس ربعي، حيث بلغ نحو 994 مليار ريال، وذلك نتيجةً للسياسة التي انتهجتها المملكة في الآونة الأخيرة نحو دعم وجذب الاستثمارات من مختلف دول العالم من خلال توفير تسهيلات وحوافز مختلفة لدعم المستثمرين، مما أدى لزيادة ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية في المملكة.

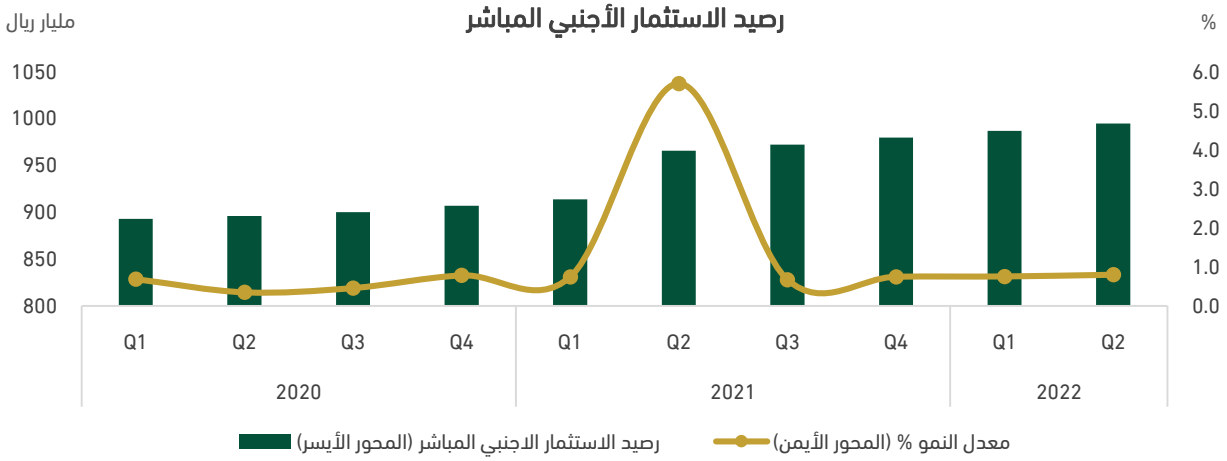

المصدر: البنك المركزي السعودي

4. الصفقات المُنجزة خلال الربع الثالث لعام 2022م

تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 53 صفقة استثمارية في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنحو 19 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 178.9%. كما تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 203 صفقة استثمارية من بداية عام 2022م وحتى نهاية الربع الثالث، مقارنةً بنحو 87 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 133.3%.

وبالنظر إلى نوع المستثمرين، يتضح وجود ارتفاع متزايد وإقبال من قِبل المستثمرين الجدد للاستثمار في المملكة. ويلاحظ من توزيع الصفقات حسب الأنشطة في الربع الثاني من عام 2022م، أن نشاط ريادة الأعمال والابتكار كان له النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 47 صفقة من أصل 53 صفقة في الربع الثالث من العام 2022م، في حين توزعت بقية الصفقات بشكل متقارب على الأنشطة الأخرى.

وفي توزيع الصفقات حسب الدول للربع الثالث من العام 2022م، يتضح أن أكثر الدول استثماراً في المملكة هي الإمارات العربية المتحدة بنحو 10 صفقات. تليها جزر كايمان بنحو 4 صفقات، ثم جزر فيرجن البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 3 صفقات لكل منهما.

المصدر: وزارة الاستثمار

توزيع الصفقات حسب القطاعات (خلال الربع الثالث من العام 2022م)

عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر

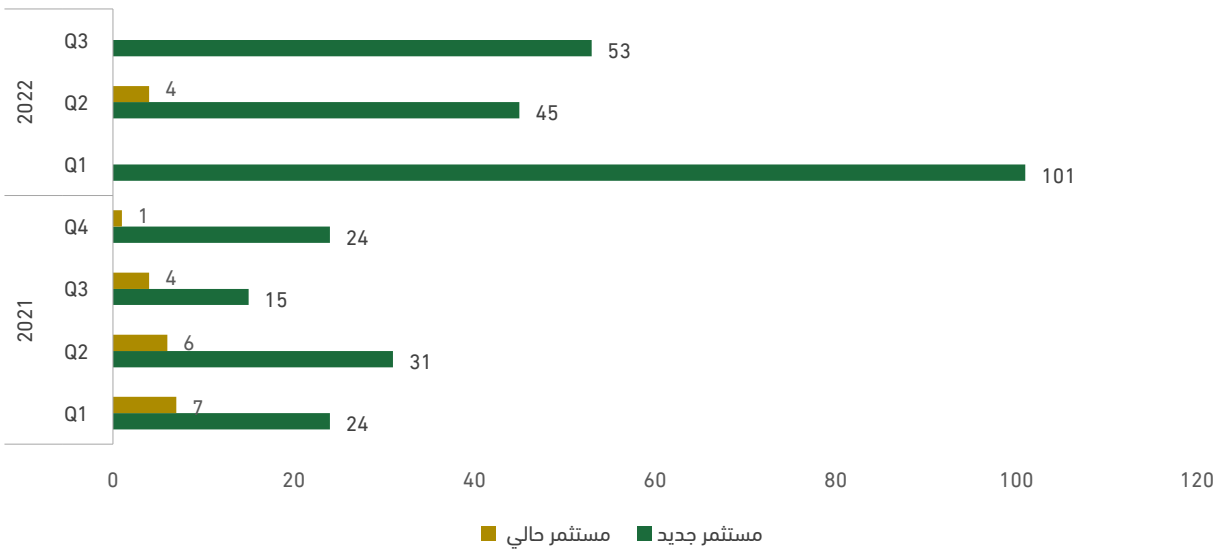

توزيع الصفقات الاستثمارية حسب الدول (خلال الربع الثالث من عام 2022م)
(عدد الصفقات)

المصدر: وزارة الاستثمار

5. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الثالث لعام 2022م

بحسب بيانات وزارة الاستثمار حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعًا بنسبة 8.8% بنحو 928 ترخيص مقارنةً بنحو 853 ترخيص بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري)، في حين يبلغ إجمالي التراخيص الاستثمارية بدون استبعاد التراخيص المُصدرة نتيجة جهود حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري نحو 1,163 ترخيص مقارنةً بنحو 1,336 ترخيص خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد حققت التراخيص الاستثمارية منذ بداية عام 2022م وحتى نهاية الربع الثالث، ارتفاعاً بنسبة 527.4% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة حتى الربع الثالث من عام 2022م نحو 15 ألف ترخيص.

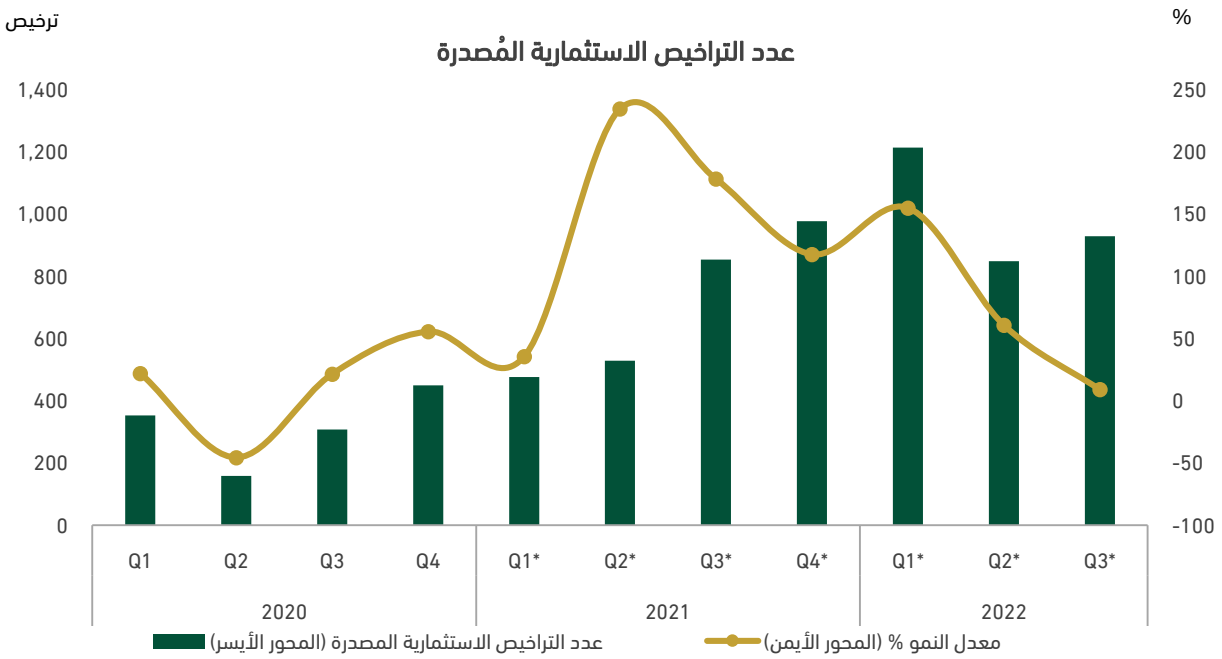

المصدر: وزارة الاستثمار
*لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري.

وبشكل عام تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط التشييد، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة، ونشاط الصناعات التحويلية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، ونشاط المعلومات والاتصالات، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، ويُشكل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في هذه الأنشطة حوالي 81.7% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثالث من العام 2022م. حيث ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية في نشاط التشييد لتبلغ نحو 234 ترخيص بمعدل نمو يُقدر بحوالي 19.4% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق) وتُمثل حوالي 20.1% من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة خلال الربع الثالث من العام 2022م.

5. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الثالث لعام 2022م

وقد حققت الأنشطة التالية أعلى نسب نمو في التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثالث لعام 2022م على نحو التالي: الأنشطة العقارية بنسبة نمو 500%، وحقق كلًا من نشاط التعدين واستغلال المحاجر ونشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك نمواً بنسبة 250%، كما حقق نشاط التعليم نمواً بنسبة 140% ونشاط إمدادات المياه نمواً بنسبة 100%.

النشاط	2021 Q3	2022 Q3
التشييد	196	234
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	578	233
الصناعات التحويلية	209	186
الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية	71	113
المعلومات والاتصالات	56	95
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	118	89
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	21	36
النقل والتخزين	25	34
الأنشطة العقارية	5	30
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	10	20
الصحة والخدمات الاجتماعية	11	18
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4	14
الخدمات المالية والتأمين	8	13
الفنون والترفيه والتسلية	9	13
التعليم	5	12
الخدمات الأخرى	7	11
التعدين واستغلال المحاجر	2	7
الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	1	5
الإجمالي	1,336	1,163

المصدر: وزارة الاستثمار

وبالنظر إلى الوضع القانوني للشركات التي أصدرت تراخيص استثمارية خلال الربع الثالث من العام 2022م، فقد بلغ عدد التراخيص المُصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي491 ترخيص من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة للربع، في حين سجّلت شركة الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما يُقارب 466 ترخيص من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة للربع، في حين توزعت بقية التراخيص على أنواع الشركات الأخرى بنحو 206 ترخيص من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة للربع.

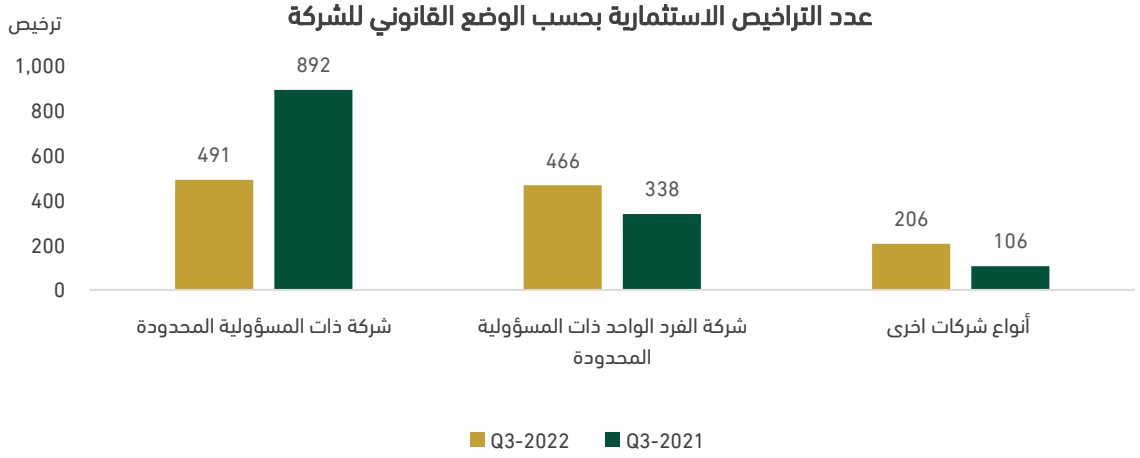

ومن جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدول "تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال" كانت اليمن أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثالث من العام 2022م بعدد 211 ترخيص، تليها مصر في المرتبة الثانية بعدد 161 ترخيص، وفي المرتبة الثالثة الهند بعدد 126 ترخيص، في حين تأتي سوريا في المرتبة الرابعة بعدد 107 ترخيص، وباكستان في المرتبة الخامسة بعدد 82 ترخيص.

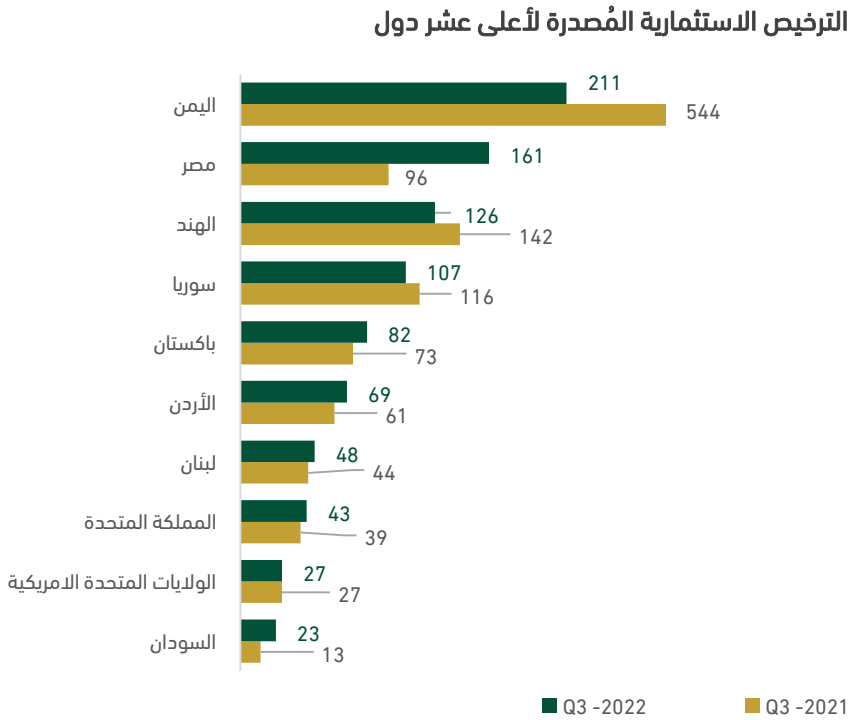

المصدر: وزارة الاستثمار

ثانيًا: رصد تطورات مؤشرات الاستثمار في المملكة

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال:

6.8 تريليون ريال
ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م

لتكون المملكة

ضمن أكبر **15** اقتصاد على مستوى العالم
بحلول عام 2030م

من خلال

+12 تريليون ريال
ارتفاع القيمة التراكمية للاستثمارات

65%
ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م مقابل 40% في عام 2016م

50%
ارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي
بحلول عام 2030م مقابل 16% في عام 2016م

7.0%
انخفاض معدل البطالة للسعوديين
بحلول عام 2030م

الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م

1.7 تريليون ريال
مكون الاستثمار المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

388 مليار ريال
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة مساهمة 5.7% في الناتج المحلي الإجمالي

2 تريليون ريال
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة مساهمة 30% في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية

تستعرض هذه الجزئية ترتيب المملكة العربية السعودية في عدد من المؤشرات العالمية، والتي تعكس أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ومن أهمها:

مؤشر ثقة المستهلك
2
من 22
المصدر: IPSOS، يوليو 2022

مؤشر الابتكار العالمي
51
من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية،2022

مؤشر إيدلمان للثقة
5
من 28
المصدر: Edelman، 2022

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية
31
من 193
المصدر: الأمم المتحدة، 2022

مؤشر المهارات الرقمية
9
من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، 2020

مؤشر سهولة حماية المستثمرين الأقلية
3
من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية،2021

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمملكة على مستوى دول العالم لعام 2022م
18
من 235
المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمملكة بين مجموعة دول العشرين لعام 2022م
16
من 20
المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بين مجموعة دول العشرين لعام 2022م*
1
من 20
المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة على مستوى دول العالم لعام 2022م*
14
من 235
المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2022

مؤشر التنافسية العالمي
36
من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، 2019

مؤشر سهولة بدء الأعمال
36
من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية،2021

مؤشر حقوق الملكية الفكرية
35
من 129
المصدر: Property Rights Alliance،2022

مؤشر التنافسية الرقمية العالمية
35
من 63
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2022

مؤشر السعادة العالمي
25
من 146
المصدر: تقرير السعادة العالمي، 2022

*تقديرات صندوق النقد الدولي

ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية

مؤشر المواهب العالمي
38
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2021

سوق الأسهم السعودي - تداول
9
من 67
المصدر: تداول،2021

مؤشر المدن الذكية (الرياض)
30
من 118
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2021

المؤشر العالمي لريادة الأعمال
42
من 137
المصدر:GEDI، 2019

مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال
7
من 44
المصدر: المرصد العالمي لريادة الأعمال،2021

مؤشر تنافسية المواهب العالمي
41
من 134
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2021

التصنيف الائتماني للمملكة - موديز
A1
المصدر: Moody's،2021

التصنيف الائتماني للمملكة – فيتش**
+A
المصدر: Fitch، أبريل 2022

التصنيف الائتماني للمملكة - ستاندرد آند بورز
-A
المصدر: S&P، مارس 2022

مؤشر البحث والتطوير
47
من 154
المصدر: الأمم المتحدة، 2021

مؤشر التعليم التقني والتدريب
9
من 154
المصدر: الأمم المتحدة، 2021

مؤشر البيئة التعليمية التمكينية
24
من 154
المصدر: الأمم المتحدة، 2021

مؤشر المعرفة العالمي
40
من 154
المصدر: الأمم المتحدة، 2021

مؤشر التنمية البشرية
35
من 191
المصدر: الأمم المتحدة، 2022

تصنيف التنافسية العالمية
24
من 63
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2022

** تقديرات فيتش

رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة

الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

- **أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار**

شهدت الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين ارتفاعاً بنسبة 74.2% في الربع الثالث من عام 2022م بواقع 54 ألف خدمة مقارنةً بنفس الفترة للعام السابق حيث قدمت 31 ألف خدمة للمستثمرين

- **الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين**

خلال الربع الثالث
من عام **2020م**

خلال الربع الثالث
من عام **2021م**

خلال الربع الثالث
من عام **2022م**

- **فعاليات الوزارة للربع الثالث من العام 2022م**

تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات بأكثر من 19 فعالية خلال الربع الثالث من عام 2022م في مختلف المجالات، مثل: قطاع الدفاع والطيران، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع البنية التحتية، وقطاع السياحة والضيافة، وقطاع الزراعة، وقطاع الرعاية الصحية، وقطاع الصناعة، وقطاع الحديد والصلب، بالإضافة إلى المشاركة بالعديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول.

استضافت وزارة الاستثمار، خلال الربع الثالث من عام 2022م، فعاليات عالمية متخصصة شهدت حضوراً دولياً للمهتمين في مجال الاستثمار، كما شاركت الوزارة في العديد من الفعاليات في أنحاء العالم وذلك بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وتقوية العلاقات الثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والمساهمة في توليد موارد طويلة الأجل لعدد من القطاعات الديناميكية في اقتصاد عالمي سريع التنوع.

بالإضافة إلى استضافة الوزارة لقمم ثنائية مهمة في الرياض وجدة للشركاء التجاريين من منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأمريكا الشمالية، والصين، وآسيا الوسطى، وكذلك حضور فعاليات دولية رئيسية تضمنت إتمام عدد من الصفقات الاستثمارية الهامة، في واشنطن، ونيويورك، ولندن، وأثينا، وإيطاليا، وأمريكا اللاتينية، كما أقامت الوزارة فعاليات تركز على مجالات متخصصة بهدف تعزيز الاستثمار في قطاعات الحديد والصلب، والضيافة، والدفاع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة.

زيارة رئيس الولايات المتحدة إلى المملكة
مجال التركيز: العلاقات الثنائية والتجارة والاستثمار بين المملكة والولايات المتحدة

التاريخ: 15 يوليو 2022م
المكان: جدة، المملكة العربية السعودية
أشرفت وزارة الاستثمار، على هامش زيارة رئيس الولايات المتحدة الرسمية إلى المملكة، توقيع 13 اتفاقية استثمار مع شركات أمريكية في قطاعات مختلفة وشملت: قطاع الطاقة، والفضاء، وقطاع الدفاع، وقطاع الرعاية الصحية، وقطاع السياحة، وقطاع المنسوجات، وقطاع التعليم، وقطاع الصناعة، ليعزز ذلك من مستوى العلاقات التجارية بين البلدين.

اللقاء الاستثماري السعودي-الكازاخستاني 2022
مجال التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية

التاريخ: 24 يوليو 2022م
المكان: جدة، المملكة العربية السعودية
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في جدة، فخامة الرئيس قاسم جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان، وعقد سمو ولي العهد وفخامة رئيس جمهورية كازاخستان جلسة مباحثات رسمية حضرها مسؤولون من الجانبين وجرى خلالها استعراض الاستثمارات السعودية القائمة في كازاخستان في قطاعات التعليم والصحة والثقافة والبنية التحتية، بالإضافة إلى بحث تعزيز اهتمامات التجارة الثنائية بين البلدين لتشمل مجالات إنتاج الحديد والصلب، والأغذية، والزراعة، والمعادن الخام، والآلات. كما تم توقيع 13 اتفاقية بين المملكة وكازاخستان في ظل زيارة الرئيس الكازاخستاني إلى المملكة.

اللقاء الاستثماري السعودي-اليوناني
مجال التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية

التاريخ: 26 يوليو 2022م
المكان: أثينا، اليونان
على ضوء مجلس الأعمال السعودي-اليوناني، شهدت العاصمة اليونانية أثينا لقاءات بين مسؤولين من المملكة ونظرائهم في اليونان لمناقشة مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، تمحورت تلك اللقاءات حول التركيز على تطوير قطاعات الاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية والطاقة، وتم خلالها توقيع 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم أشرفت عليها وزارة الاستثمار، وبلغت قيمتها الإجمالية نحو 3.7 مليار دولار، وكان من أبرزها إبرام اتفاقية لمد "أسلاك بيانات بحرية"لتعزيز دور المملكة كمركز للاقتصاد الرقمي، وكذلك توقيع شركة "بحري" لاتفاقيتين في مجال النقل والخدمات اللوجستية.

الاحتفاء بالدفعة الأولى من خريجات "أكاديمية أبل للمطورين"
مجال التركيز: الاتصالات وتقنية المعلومات والتعليم

التاريخ: 8 أغسطس 2022م
المكان: الرياض، المملكة العربية السعودية
حضر معالي وزير الاستثمار، المهندس خالد الفالح، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، المهندس عبدالله السواحة، حفل تخرج 103 طالبة يمثلن الدفعة الأولى من "أكاديمية أبل للمطورين" الخاصة بالنساء في الرياض، وهي أول مؤسسة أكاديمية من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تم افتتاحها في عام 2021م بالشراكة مع الاتحاد السعودي للأمن السيبراني، بهدف توطين مهارات تقنية المعلومات والاتصالات المبتكرة بتخريج كوادر مؤهلة في هذه المجالات.

اجتماع الطاولة المستديرة السعودي-الأوزبكي
مجال التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية
التاريخ: 18 أغسطس 2022م
المكان: جدة، المملكة العربية السعودية
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في جدة، فخامة الرئيس شوكت ميرزيوييف، رئيس جمهورية أوزبكستان، وعقد سمو ولي العهد وخامة رئيس جمهورية أوزباكستان جلسة مباحثات رسمية لمناقشة مجالات التعاون الثنائي بين البلدين، وأثمرت هذه الزيارة عن توقيع 14 اتفاقية بين المملكة وأوزباكستان تحت مظلة مجلس الأعمال السعودي-الأوزبكي.

المؤتمر السعودي الدولي الثاني للحديد والصلب 2022
مجال التركيز: الصناعات الثقيلة
التاريخ: 12 - 14 سبتمبر 2022م
المكان: الرياض، المملكة العربية السعودية
ناقش المؤتمر السعودي الدولي الثاني للحديد والصلب، والذي نظمته اللجنة الوطنية لصناعة الحديد، العديد من المواضيع الهامة في قطاع الحديد والصلب، وكان من أبرزها: كيفية تبني صناعة الصلب لإزالة الكربون وتحول الطاقة، وتوقعات ما بعد جائحة "كوفيد-19" لقطاع صناعة الحديد والصلب في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل ارتفاع أسعار الطاقة، وتطور استهلاك الصلب المسطح واستثماراته في الشرق الأوسط، والدور الجديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمصدر للصلب، بالإضافة إلى الفرص الواعدة في قطاع التعدين المزدهر بالمملكة. وقد تضمن المؤتمر ما

الجمعية العامة للأمم المتحدة
مجال التركيز: التجارة الدولية والاستثمار العالمي
التاريخ: 20 - 26 سبتمبر 2022م
المكان: مدينة نيويورك، الولايات المتحدة
على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك التقى معالي وزير الاستثمار، المهندس خالد الفالح، والوفد المرافق له بممثلي منتدى الاقتصاد العالمي، وممثلي المجلس الأطلسي، وعدداً من قادة الأعمال بالولايات المتحدة حيث جرى مناقشة دور المملكة في الاقتصاد العالمي، وبحث مجالات التعاون والفرص الاستثمارية المختلفة.

خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية.

- أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار

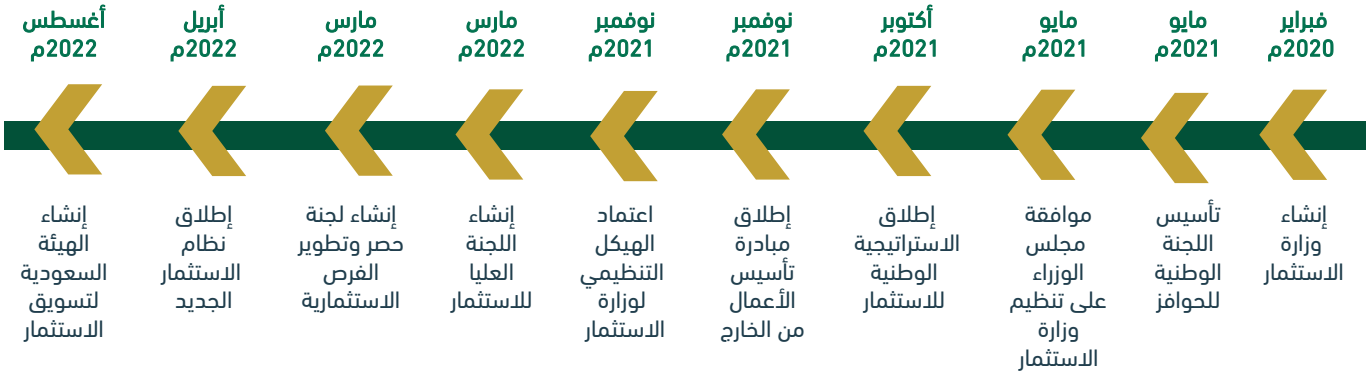

نظام الاستثمار الجديد

يهدف النظام إلى تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وتعزيز تنافسيتها ومواكبة أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب وزيادة ثقة المستثمرين، ووضع إطار تنظيمي يوازن بين حقوق المستثمرين والتزاماتهم وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وضمان الحماية لجميع الاستثمارات المباشرة وفقًا لما تقضي به الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة في المملكة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها، وتقديم المحفزات الاستثمارية وتعزيز الشفافية الكاملة حيالها، وتعزيز استخدام الوسائل البديلة لحل المنازعات، بالإضافة إلى ضمان حماية مصالح الأمن الوطني من خلال وضع آلية لمراقبة وتقييد الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية ذات الطبيعة الحساسة.

اللائحة التنفيذية لنظام التكاليف القضائية

يهدف للحد من الدعاوى الكيدية والصورية وتعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وتمكين سبل العدالة الوقائية والعقود التوثيقية، والمساهمة في رفع كفاءة المنظومة العدلية.

نظام التسجيل العيني للعقار

يهدف النظام لزيادة موثوقية التملك، وتعزيز دقة المعلومات عن العقار، وحفظ حقوق المتعاملين في القطاع بما يحقق مستهدفات برامج رؤية السعودية 2030 في التحول الرقمي، وتنمية الثروة العقارية، وتعزيز الجاذبية الاستثمارية في القطاع العقاري.

▪ تنظيم مركز الإقامة المميزة

يهدف المركز إلى الإسهام في تمكين الاقتصاد الوطني من خلال تطوير منتجات وخدمات وأعمال تنافسية للإقامة المميزة، والعمل على استقطاب الفئات المستهدفة منها وإطلاقها وتسويقها بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ويُعزز صورة المملكة كوجهة عالمية رائدة.

▪ الموافقة على نظام الاتصالات وتقنية المعلومات

يسعى المشروع لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة؛ الذي يعبر عن أهمية إشراك المجتمع في الثورة الرقمية، وتمكين الأفراد والحكومات والشركات من تبني مزايا استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة منها بشكل كامل.

▪ نظام الشركات

يهدف النظام لتوفير بيئة نظامية حاضنة ومحفزة للاستثمار، وتعزيز قيمة الشركات وتنمية نشاطها وإسهامها في خدمة الاقتصاد الوطني، كما يعمل المشروع على تيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار، خصوصاً في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

▪ تعديل اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة

يهدف المشروع إلى تنظيم أحكام الترخيص للمؤسسات الصحية والخاصة، وأحكام إدارة المستشفيات، والمستوصفات، والعيادات الخاصة والمجمعة، وإدارة المختبرات الطبية، إدارة مراكز الخدمة الطبية المساعدة، كما تبين أحكام العقوبات والأحكام الختامية.

▪ النظام الأساس لمؤسسة أرامكو الأهلية

بموجب هذا النظام تكتسب شركة أرامكو السعودية صفة شركة مساهمة سعودية تحتفظ باستقلاليتها المالية وحقوقها والتزاماتها الحالية والسابقة بالإضافة إلى استمرارها بممارسة نشاطها على أساس تجاري. ويتضمن النظام اسم المؤسسة ومدتها ومقرها، ودور المؤسس وصلاحيات المجلس وآلية اتخاذ قراراته.

▪ نظام الاستثمار التعديني

يهدف إلى تعزيز شفافية القطاع وزيادة المستثمرين فيه بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة للقطاع. وتضمن النظام عدة مواد؛ منها مادة خاصة بالعقوبات لكل من يعمل من غير ترخيص باستغلال الرواسب لغرض بيعها أو أعمال الحفر لغرض البحث عن معادن.

▪ اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية

تهدف اللائحة إلى تطوير مهنة المحاماة، ورفع كفاءة مزاوليها، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة.وتضمنت اللائحة على عدد من الأحكام والشروط لتنظيم الترخيص وإجراءاته، وتحديد التزامات مكاتب المحاماة الأجنبية والتزاماتها، بالإضافة إلى تحديد نطاق مزاولة المهنة.

▪ اللائحة التنفيذية لنظام الأرصاد

تهدف اللائحة إلى إيضاح بعض الأمور التي أشار إليها نظام الأرصاد، حيث تضمنت اللائحة على التعريفات، ونطاق عمل المركز بشأن الأرصاد، وخدمات الأرصاد الجوية والأرصاد الجوية السيادية، وتصاريح وتراخيص الأرصاد الجوية، والمقابل المالي لخدمات المركز والتصاريح والتراخيص التي يصدرها، بالإضافة إلى ضبط المخالفات وإيقاع العقوبات.

- **اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية المعدلة**

تهدف اللائحة إلى توضيح نسبة ضريبة التصرفات العقارية والتي تبلغ (5٪) من إجمالي قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته، والمستثنى من نطاق تطبيق الضريبة كلياً أو جزئياً، وتاريخ استحقاق الضريبة، واستيفاء الضريبة عن التصرفات العقارية، وغايات التحقق من صحة احتساب الضريبة المستحقة، وحالات رد الضريبة، والمخالفات والعقوبات.

- **نظام السياحة لعام 1444هـ**

حلّ هذا النظام محل نظام السياحة لعام 1436هـ، ويُعد من أحدث الأنظمة المبتكرة في المملكة في جانب القطاع السياحي، حيث يهدف هذا النظام إلى تطوير الاستثمار وجذب المستثمرين في مجال السياحة وتعزيز الابداع والابتكار فيه، وذلك لرفع أداء للاستثمار السياحي وتحويل المملكة إلى واحدة من أهم الوجهات السياحية العالمية.

- **ضوابط جديدة لتحديد رسوم تخزين البضائع في المنافذ الجمركية البرية**

تمثل هذه الضوابط الإجراءات الخاصة باستيفاء رسوم التخزين للبضائع التي ترد عبر المنافذ الجمركية البرية أو البضائع العابرة، كما توضح طريقة احتساب رسوم التخزين. وتضمنت الضوابط الجديدة التعريفات ونطاق الضوابط، ورسوم تخزين البضائع، ووقت احتسابها، بالإضافة إلى حالات عدم استيفاء الرسوم.

سادساً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

- **ملتقى بيبان**

إطلاق ملتقى بيبان الذي يقام في العديد من مدن المملكة ويُعنى بتهيئة البيئة المناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المعلومات اللازمة لتأسيس الأعمال الناشئة وتحسين نموها، ومن أبرز الأرقام في هذا الملتقى: أكثر من 417,000 زائر، وأكثر من 11,000 جلسة استشارية، وأكثر من 895 راعٍ ومقدم خدمات، وأكثر من 1,800 ورشة عمل.

- **منصة صناعي**

هي منصة موحدة لمقدمي الخدمات وهي بوابة لتمكين المستثمرين، وتقدم المنصة امتيازات للمستثمرين مع ضمان التواصل المستمر والمتابعة الدورية للمشاريع. كما تبقي منصة صناعي المستثمرين على اطلاع بالفرص الاستثمارية الجديدة التي قد تجذب اهتمامهم. وتشمل طلب ترخيص صناعي ودعم التوظيف والإعفاء الجمركي والتخليص الكيميائي.

- **الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار**

قامت المملكة بإنشاء الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار بهدف تحقيق التكامل والتعاون بين الجهات والارتقاء بجميع الأعمال والخدمات ذات الصلة بتسويق الاستثمار، وتسويق المملكة لتكون وجهة استثمارية جاذبة في كافة القطاعات.

- **مكتبة "ذكاء"**

أطلقت المملكة مكتبة "ذكاء" وهي مكتبة إلكترونية تقوم بتوفير الورش والكتيبات وغيرها من المصادر لفئات مختلفة من رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات العلاقة، وساهمت المكتبة في دعم وتحفيز المهتمين وأصحاب المبادرات في مجال ريادة الأعمال لرفع كفاءة المنشآت.

- **منصة الامتياز التجاري**

أطلقت المملكة منصة الامتياز التجاري الإلكترونية، والتي تساهم في دعم وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتساهم في ازدهار الصناعة واستدامتها من خلال خلق آفاق جديدة للمستثمرين ورواد الأعمال لتطوير وتوسيع أعمالهم. كما أنّ المنصة تعمل على دعم وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتساهم في ازدهار الصناعة واستدامتها من خلال خلق آفاق جديدة للمستثمرين ورواد الأعمال لتطوير وتوسيع أعمالهم.

- **مبادرة "إم في بي لاب" (MVPLab)**

أطلق البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات، مبادرة "إم في بي لاب" (MVPLab) لدعم وتمكين أصحاب المشاريع التقنية المبتكرة من تطوير مشاريعهم، وتسريع نمو وإطلاق نماذج أعمالهم التقنية.

04

لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة
"المنطقة الشرقية"

العودة لصفحة المحتويات

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة

أولاً: نبذة

تعد المنطقة الشرقية أكبر منطقة إدارية في المملكة من حيث المساحة حيث تمثل نحو 26.0% من مساحة المملكة الإجمالية، كما تتميز باقتصاد متين وازدهار في أنشطة النفط والغاز والبتروكيماويات؛ نظرًا لاحتوائها على عدد من الآبار النفطية، من ضمنها: حقل الغوار الذي يُعد أكبر حقل نفطي بالعالم من حيث احتياطياته التقليدية المؤكدة التي بلغت نحو 58.3 مليار برميل مكافئ نفطي في 31 ديسمبر 2018م.

وعند النظر للحالة اللوجستة للمنطقة الشرقية فإنها تحتوي على أربع موانئ رئيسية بطاقة استعابية تصل إلى 250 مليون طن تقريباً، من هذه الموانئ على سبيل المثال لا الحصر: ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء رأس الخير وغيرها من الموانئ، بالإضافة إلى وجود ثلاث مطارات، منها: مطار دولي ومطارين محليين. كما تحتوي المنطقة على سكك حديدة تتصل بالمنطقة الوسطى، وتتميز المنطقة باتصال طرقها بجميع الدول الخليجية عن طريق النقل البري.

علاوة على احتواء المنطقة الشرقية على أحد أكبر الواحات في العالم والتي تقع بالأحساء والمعترف بها كموقع للتراث العالمي في منظمة اليونسكو، كما تم تصنيفها من قبل موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأكبر واحة قائمة بذاتها في العالم. إلى جانب احتواء مدينة الأحساء على الينابيع الطبيعية، والعديد من الموارد الطبيعية الأخرى التي تجعلها وجهة سياحية رائدة في المملكة، بالإضافة إلى ازدهار النشاط الزراعي وتحديداً زراعة التمور والأرز، حيث تحتوي على أكثر من 3 ملايين نخلة.

وبالنظر إلى المكانة التاريخية للمنطقة الشرقية، فقد حظِيت بمكانة لدى الحضارات السابقة كونها مركزاً تجارياً مزدهراً، وبوابة تجارية لكافة دول مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: استثمر في السعودية، أرامكو، وزارة الثقافة، هيئة الموانئ، هيئة الطيران المدني، إمارة المنطقة الشرقية

ثانياً: المنطقة الشرقية بالأرقام

%53.9

تُعد المنطقة الشرقية **ثاني أعلى معدل مشاركة في القوى العاملة** بنسبة في الربع الثاني من العام 2022م

%35.2 معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة
%71.2 معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة

تتركز مُعظم العمالة في المنطقة الشرقية في **مهن الخدمات والمهن الهندسية الأساسية المساعدة** والتي تشكلان نحو **39%** و **22%** من **إجمالي العمالة** على التوالي، حيث يبلغ عدد العمالة في هاتين المهنتين حوالي **718 ألف** عامل، و **393 ألف** عامل على التوالي في نهاية الربع الثاني من العام 2022م

%7.6

معدل بطالة السعوديين في المنطقة الشرقية لتكون بذلك ثاني أقل منطقة في معدلات البطالة على مستوى المملكة في الربع الثاني من العام 2022م

192 ألف

عدد السجلات التجارية القائمة في المنطقة الشرقية، ما نسبته 16% من إجمالي السجلات التجارية القائمة في المملكة خلال العام 2019م

يُشكل **إنتاج المياه المحلاة** من **4 محطات** في المنطقة الشرقية (الجبيل، الخبر، رأس الخير، الخفجي) نحو **55%** من إنتاج المياه المحلاة في المملكة خلال العام 2019م

شكلت نسبة **المنشآت** في المنطقة الشرقية نحو **13%** من إجمالي المنشآت في المملكة، وذلك بأكثر من **113** ألف منشأة في نهاية الربع الثاني من العام 2022م

تُشكل المنطقة الشرقية نحو **15%** من **إجمالي سكان المملكة**، وذلك بعدد **5.1** مليون نسمة في العام 2019م

بلغ **الرقم القياسي لأسعار العقار** في المنطقة الشرقية نحو **81.8** وبمعدل نمو **0.8%** على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2022م

تبلغ **مساحة** المنطقة الشرقية نحو **778.5 ألف** كيلومتر مربع، وتمثل ما نسبته **26%** من المساحة الإجمالية للمملكة

تحتوي المنطقة الشرقية على:

- **3** مطارات
- **7** مدن صناعية
- **108** فندق
- **949** مصنع منتج

كما تتمتع المنطقة الشرقية بالعديد من المزايا التنافسية التي تجعلها محط اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب، ومنها:

- احتياطيات كبيرة من النفط والغاز
- توافر الثروة التراثية والطبيعية، مثل: واحة الأحساء التي تم ادراجها في قائمة اليونسكو للتراث العالمي
- بنية تحتية ممتازة للنقل والخدمات اللوجستية
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إمارة المنطقة الشرقية.

ثانياً: المنطقة الشرقية بالأرقام

كما تتميز المنطقة الشرقية بتركز الصناعة النفطية فيها والتي أسهمت في تعزيز رحلة المملكة للبناء والتنمية منذ عام 1933م، تجدر الإشارة إلى أن معظم الجهود في تطوير المنطقة تُعزى إلى إسهامات شركة أرامكو، وأبرزها :

1933م	رحلة اكتشاف ثروة هائلة من النفط الخام، وتوقيع اتفاقية الامتياز الأصلية
1934م	توظيف أول مجموعة من القوى العاملة السعودية لبناء مرفأ تصدير النفط الخام بحراً، كما تم توفير المزيد من الفرص التعليمية للسعوديين في العام 1940م
1941م	تعزيز النشاط الزراعي من خلال مسح الأراضي وحفر الآبار لتوفير مصادر المياه للمزارعين
1946م	تطوير سلاسل الإمداد المحلية من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية لرواد الأعمال السعوديين
1950-1949م	الاستثمار في التدريب الفني والإداري على رأس العمل، بالإضافة إلى تقديم منح دراسية لتأهيل القادة.
1963-1960م	بناء مدارس للبنات في المنطقة الشرقية، وتشييد جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
1970م	توصيل الكهرباء إلى المناطق النائية في المملكة عبر شبكة كهرباء موحدة
1980م	أصبحت شركة أرامكو السعودية مملوكة بالكامل لحكومة المملكة العربية السعودية
1991-1990م	حماية النظام البيئي من خلال الاستجابة السريعة للتسربات النفطية في مياه البحر جرّاء حرب الخليج، وخفض محتوى الرصاص في البنزين إلى النصف، والتوقف عن إنتاج البنزين المحتوي على الرصاص بنهاية عام 2001م
2012م	تدشين مشروع تجريبي لتحسين استخلاص النفط الخام باستخدام غاز ثاني أكسيد الكربون بطاقة تبلغ 800 ألف طن سنوياً
2014م	المملكة أصبحت عضواً مؤسساً في مبادرة شركات النفط والغاز بشأن المناخ
2015م	إطلاق برنامج اكتفاء
2017م	تركيب أول توربين لتوليد الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح في المملكة
2018م	تدشين مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي "إثراء"
2019م	تدشين أول محطة وقود هيدروجيني في المملكة، وإدراج شركة أرامكو في السوق المالية "تداول"
2020م	الأولى على مستوى العالم باكورة شحنات الأمونيا الزرقاء إلى اليابان
2021م	تدشين أعمال التطوير في الحقل الضخم للغاز غير التقليدي بالجافورة، وإطلاق برنامج لدعم التنمية الوطنية

المصدر: أرامكو

ثالثًا: الاستثمار في المنطقة الشرقية
1. التراخيص الاستثمارية

حسب بيانات وزارة الاستثمار، تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثالث من العام 2022م في نشاط الصناعات التحويلية ونشاط التشييد، حيث شكل كل منهما نحو 21% من إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة، يليهما نشاط تجارة الجملة والتجزئة والذي يُشكل ما نسبته 14% من إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة.

التراخيص الاستثمارية المُصدرة في المنطقة الشرقية حسب القطاعات للربع الثالث من عام 2022م

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاستثمار توفر العديد من الفرص الاستثمارية في المنطقة الشرقية وتحديداً في عدد من القطاعات الاستراتيجية، ومنها :

هل تفكر في الاستثمار في السعودية
قم بزيارة منصة استثمر في السعودية لمزيد للمعلومات

المصدر: وزارة الاستثمار، استثمر في السعودية

2. أبرز المشاريع في المنطقة الشرقية

مشروع THE RIG

الوجهة السياحية الأولى من نوعها في العالم على منصات بحرية، والذي سيُقام على منصات تستمد مفهومها من منصات النفط البحرية ممتداً على مساحةٍ تزيد عن 150 ألف متر مربع، كما يُتوقع أن يجذب العديد من السياح من مختلف أنحاء العالم.

مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)

توفر بنية تحتية بمعايير عالمية للمستثمرين الدوليين في قطاعات النفط والغاز، والتكرير والصناعات البتروكيميائية، وصناعات إنتاج ومعالجة الطاقة والمياه.

مشروع الخط الحديدي الجديد

يُسهم الخط الحديدي الجديد في ربط مينائي الملك فهد الصناعي والجبيل التجاري بمدينة الجبيل الصناعية، وكذلك بميناء الملك عبدالعزيز بالدمام والمواقع الأخرى الواقعة على شبكة "سار"، ويضيف إليها ميزة تنافسية كما سيعمل على تطوير خدمات الشحن والتفريغ للسفن، ونقل أكثر من 6 ملايين طن من المواد السائلة والصلبة من ميناء الملك فهد الصناعي، وأكثر من 450 ألف حاوية عبر الخطوط الحديدية سنوياً، إضافة إلى تقليل عدد الشاحنات على شبكة الطرق السريعة بالمنطقة الشرقية بحوالي 200 ألف شاحنة سنوياً، كما سيكون للخط الحديدي الجديد دور في القضاء على أكثر من 70% من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الشاحنات.

محمية أشجار المانجروف

يُعد هذا المنتزه أول منشأة في المملكة مخصصة للمحافظة على غابات المانجروف، التي توفر مناطق عازلة مهمة بين البر والبحر، كما تعد موطناً لتكاثر مختلف الأحياء البحرية. ويحمي منتزه المانجروف البيئي، الذي تبلغ مساحته 63 كيلومتراً مربعاً، واحدة من آخر غابات المانجروف الطبيعية في المنطقة الشرقية، ويتميز بأطول ممر أشجار مانجروف في المملكة. وتجدر الإشارة بأن منتزه المانجروف البيئي يشهد زيارة أكثر من 100 نوع من الطيور بشكل سنوي، مثل: طيور الفيوب والكروان التي تهاجر من مناطق بعيدة مثل سيبيريا في روسيا.

المصدر: صندوق الاستثمارات العامة، رؤية السعودية 2030، موانئ، أرامكو السعودية

2. أبرز المشاريع في المنطقة الشرقية

مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي (إثراء)

شيدت شركة أرامكو السعودية مركز إثراء الفكر وإلهام الخيال في مدينة الظهران بالمنطقة الشرقية، والذي يُعد وجهة ثقافية متعددة الأبعاد، حيث يقدم ورش عمل تفاعلية وعروض وفعاليات تهدف إلى إثراء فكر المجتمع بمختلف فئاته العمرية، مرتكزاً على خمسة محاور: وهي الفنون، والمعرفة، والإبداع، والثقافة، والمجتمع. كما يحتوي المركز على العديد من الأقسام، تتضمن: متحف ودور سينما، ومسرح للفنون، بالإضافة إلى مكتبة عصرية ذات تصميم فريد، ومعرضاً للطاقة.

كما ترتكز رسالة المركز على تطوير الاقتصاد الإبداعي؛ من خلال تقديم الدعم للأعمال المبتكرة في عالم الفنون البصرية وفنون السينما والإعلام والأداء المسرحي، والتصميم وريادة المشاريع الإبداعية، وقد حصل تصميم المركز على شهادة "LEED" الذهبية كنموذج قائم على الاستدامة، حيث تم العمل عليه وفق المعايير الدولية والمقاييس المعتمدة بالدرجة الذهبية، وفي عام 2018م، أدرجت مجلة "تايم" الأمريكية مبنى إثراء ضمن أهم 100 وجهة للزيارة في العالم.

مركز سلطان بن عبد العزيز للعلوم والتقنية (سايتك)

هو أحد مشاريع مؤسسة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، حيث تم إنشاء المركز في عام 2000م على غرار أحدث المراكز العلمية في العالم؛ ليخدم فئة الطلبة والباحثين في مجالات العلوم والتقنية وجميع فئات المجتمع.

ويحتوي المركز على أكثر من 350 معروضة علمية، بالإضافة إلى كل من: القبة العلمية، والمرصد الفلكي، والوحدة التعليمية، وقاعة المؤتمرات، وقاعة المعارض المؤقتة. ويهدف المركز بصورة أساسية إلى تثقيف أفراد المجتمع وتحديداً الشباب بمبادئ العلوم وتطبيقاتها وشرحها وتبسيطها من خلال عرضها بأسلوب تفاعلي شيق يعتمد على التعليم بالترفيه وكذلك التعليم بالتجربة والمشاهدة.

واحة الاحساء

تُعد الأحساء مثالًا نموذجيًا للواحة الصحراوية الخصبة. وأول مدينة مدرجة في قائمة منظمة اليونسكو، كما أعلنت موسوعة غينيس للأرقام القياسية أن مدينة الأحساء تعتبر أكبر واحة قائمة بذاتها في العالم. وتعود إلى 6 آلاف سنة، حيث كانت تُعد بوابة المسافرين من الشرق إلى شبه الجزيرة العربية.

المصدر: إثراء، مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية (سايتك)، روح السعودية

إخلاء المسؤولية

تنويه: تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أيَّ إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة ـ بأي حال من الأحوال ـ تجاه أيّ جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أُتّخِذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

للاستفسارات

عبر البريد:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777
البريد الإلكتروني:eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من **تقارير** يرجى زيارة الموقع الإلكتروني استثمر في السعودية
ولمزيد من **الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية** في المملكة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني استثمر في السعودية